



**قراءة في التوجهات الأساسية للمثقفين وقطاع من المواطنين المصريين تجاه
انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥
د. معتز بالله عبد الفتاح
نسخة أولية**

بحث مقدم إلى ندوة:
"التحولات في الخريطة السياسية المصرية: قراءة في الأداء السياسي للقوى والأحزاب السياسية
في الانتخابات التشريعية"
مركز الدراسات والبحوث السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

محتويات الدراسة:

| | |
|----|--|
| ٢ | أولاً: المشكلة البحثية وأعراضها الميدانية..... |
| ٣ | ثانياً: مصادر البيانات..... |
| ٤ | ثالثاً: الخلفية السياسية لانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥..... |
| ٨ | رابعاً: تحليل البيانات وعرض النتائج..... |
| ٨ | أ. تحليل مضمون آراء المثقفين المصريين بشأن الانتخابات..... |
| ٩ | ب. مقولة تفوق الثقافة السياسية المصرية..... |
| ١٠ | ج. اختبار مقولتي التصويت الاحتجاجي والشعار الديني في تفسير نتائج الانتخابات..... |
| ١٣ | د. خصائص الهيئة الناخبة المصرية..... |
| ١٥ | خامساً: استنتاجات الدراسة..... |
| ١٥ | أ. خصائص الذين يؤيدون استمرار الحزب الوطني في الحكم..... |
| ١٨ | ب. خصائص المتعاطفين مع الإخوان..... |
| ١٨ | ج. خصائص مؤيدي التصويت على أساس المواطنة دون العقيدة..... |
| ١٩ | د. خصائص الداعمين لحقوق المواطنة بغض النظر عن النوع (ذكر أم أنثى):..... |
| ٢٠ | سادساً: خاتمة..... |

أولاً: المشكلة البحثية وأعراضها الميدانية

تمثل الانتخابات العامة في الدول الديمقراطية مناسبة يتحول فيها الحاكم إلى محكوم والمحكوم إلى حاكم، وتكون الفترة السابقة على فعل التصويت في الانتخابات مناسبة لكشف حساب الحزب و/أو النخبة الحاكمة تمهيدا للمحاسبة وطرح كافة الأسئلة الصعبة تمهيدا للمساءلة للسياسية. وعادة ما ترتبط الانتخابات في المجتمعات الديمقراطية بمفاهيم وعمليات من قبيل: دوران وتجديد النخبة، التغيير السلمي للسلطة، والتنافس الحزبي، وحشد المؤيدين.

وترتفع بالضرورة درجة الاهتمام السياسي من قبل قادة الرأي العام والناخبين على أساس أن المعرفة والتعريف بأداء الحزب الحاكم وأشخاصه مقدمة مهمة للمفاضلة بينهم وبين المرشحين المنافسين. بيد أن يوم الانتخابات الصورية في الدول السلطوية عادة ما يكون تجديدا لإعلان إذعان المحكومين للحاكم وبالتالي تكون مناسبة احتفالية للنخبة الحاكمة ومن يواليها من قادة الرأي العام لإعلان سيطرتها على مؤسسات الدولة وأجهزتها بالموافقة الصامتة أو المفتعلة من قبل قطاعات من المواطنين.^٢

وقد شهدت الساحة المصرية تغيرا واضحا بارتفاع نبرة المطالبة بإصلاحات سياسية ودستورية قبل وإبان الانتخابات التشريعية نوفمبر - ديسمبر ٢٠٠٦ على النحو الذي يدعو لوصفها بأنها "سلطوية تنافسية" بما فيها من توترات أربعة: انتخابية وإعلامية وقضائية وتشريعية، وهو ما سيرد تفصيله لاحقا. وستقتصر هذه الدراسة على تحليل بعض القضايا المرتبطة بالجانبيين الأولين لهذه السلطوية التنافسية خلال فترة انتخابات مجلس الشعب الماضية. وهذه القضايا هي:

١- رؤية قطاع من قادة الرأي والمتقنين المصريين لمدى نزاهة انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥. ويكون السؤال البحثي المرتبط بهذه القضية هو: إذا كان المراقبون والمحللون السياسيون قد رصدوا الانقسامات السياسية والأيدولوجية الحادة بين المتقنين وقادة الرأي في مصر بشأن قضايا الإصلاح السياسي والديمقراطي،^٣ فإلى أي مدى يترجم هذا الانقسام الأيدولوجي نفسه في تقييم كتاب مقالات الرأي لمدى نزاهة الانتخابات في مراحل ما قبل وأثناء وبعد الانتخابات؟

٢- مقولة تفوق الثقافة السياسية المصرية وجهل الشعب المصري بواقعه السياسي. وهي المقولة التي تشيع عند وصف المجتمعات التي عاشت تحت نظم حكم تسلطية لفترة طويلة من الزمن، ومن ضمنها المجتمع المصري. ورغم أن تعدد مداخل تفسير هذه الظاهرة إلا أن هناك اتفاقا على أن الثقافة السياسية غير مشاركة بحكم انسحاب أو استقالة المواطنين المصريين من الحياة العامة، فهناك مدرستان على الأقل في التعامل مع ظاهرة انسحاب المصريين من الحياة السياسية: مدرسة تؤكد على ثقافة الإنسان المصري الاتكالية والانسحابية واللامبادرة^٤ وهناك مدرسة تؤكد على أن الإنسان المصري، شأنه في ذلك شأن كل البشر، فاعل رشيد *rational calculator of benefits* لا يشارك إلا إذا وجد جدوى من مشاركته،^٥ وعلى هذا فإنه واع وعارف ومتفاعل ذهنيا مع واقعه إلا أنه لا يقدم على "فعل" المشاركة السياسية ليس بحكم الثقافة ولكن بحكم عدم الجدوى. وحقيقة هناك طبيعة جدلية تنشأ بفعل الزمن بين استمرار واستقرار عدم المشاركة بحكم عدم الجدوى وتحول هذا النمط من التفكير والسلوك إلى أحد مكونات الثقافة السياسية في المجتمع.

وقد استند البعض لمثل هذا التحليل لتفسير عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية في مقابل إقبالهم على التطوع من أجل إنجاح بطولة الأمم الأفريقية في عام ٢٠٠٦. فعزوف الشباب عن المشاركة السياسية و"عدم الإقبال على الانتخابات البرلمانية الأخيرة يرجع إلى عدم وجود هدف واضح وقريب يمكن تحقيقه خلال فترة قصيرة."^٦ والسؤال البحثي المرتبط بهذه القضية شديدة التعقيد يقتصر على مدى تقييم المواطن المصري لم يدور حوله في الحياة السياسية المصرية حتى وإن لم يشارك في تغيير واقعه. بعبارة أخرى، هل المصريون مستقبليون من الحياة السياسية معرفة وفعلا، أم أنهم يعرفون واقعهم ولكنهم يتربصون لحظة مؤجلة تحين فيها المشاركة شريطة أن تكون مجدية؟

٣- مقولتان شاعتا لتفسير تصويت الناخبين المصريين في انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥: مقولة التصويت الاحتجاجي ضد الحزب الوطني ومقولة التأثير التعبوي لشعار "الإسلام هو الحل" الذي دفع أعدادا كبيرة من المواطنين للتصويت لصالح الإخوان المسلمين. والسؤال البحثي المرتبط بهذه القضية هو: إذا كان المواطنون المصريون مغتربين عن الحياة السياسية المصرية كما تشيع بعض الكتابات المشار إليها سابقا، فكيف يمكن تفسير تصويتهم الاحتجاجي ضد الحزب الوطني بما يفترضه مثل هذا التصويت من استيعاب لآليات العقاب الانتخابي الذي عادة ما يسود في المجتمعات الأكثر ديمقراطية؟^٧ وما الدور، إن كان هناك دور، الذي لعبه شعار "الإسلام هو الحل"^٨ في دعم مثل هذا الاتجاه نحو التصويت الاحتجاجي؟

٤- خصائص المواطنين المصريين الذين يؤيدون فوز مرشحي الحزب الوطني أو مرشحي الإخوان المسلمين وإلى أي مدى أثرت هذه الخصائص على تصويتهم كمواطنين يختارون ممثلهم على أساس المواطنة الخالصة بغض النظر عن الديانة وعن النوع. ويرتبط بهذه القضية السؤال البحثي التالي: إذا كانت نسبة الذين صوتوا في انتخابات مجلس

الشعب السابق لجملة القوى التصويتية المصرية متواضعة ومنقسمة إجمالاً بين التصويت للحزب الوطني ومستقليه وبين الإخوان المسلمين وغيرهم من المستقلين، ومتفقة على تواضع التصويت للمسيحيين والمرأة (على ندره المرشحين من هاتين الفئتين)، فإن التساؤل يثور بشأن الخصائص الديموجرافية والثقافية للفئات الثلاثة: (١) الذين صوتوا لصالح الحزب الوطني، (٢) الذين صوتوا لصالح الإخوان المسلمين، (٣) الذين صوتوا على أساس المواطنة (دون النظر للديانة والنوع).

ثانياً: مصادر البيانات

تعتمد بيانات هذا البحث على ثلاثة مصادر للبيانات: أولاً: مقالات الرأي التي كتبت في عينة من الصحف المصرية خلال الفترة من ١ أكتوبر ٢٠٠٥ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات التشريعية بشكل مباشر، وذلك في كل من: الأهرام، الأخبار، الجمهورية (كأمثلة للصحف القومية)، الدستور، الأسبوع، المصري اليوم، صوت الأمة (كأمثلة للصحف المستقلة) والوفد، العربي، الغد (كأمثلة للصحف الحزبية). وبلغ عدد مقالات الرأي في هذه الصحف مجتمعة ٧٠٦ مقالة موزعة على النحو التالي:

جدول (١) مقالات الرأي التي تناولت الانتخابات التشريعية في عدد من الصحف المصرية أكتوبر- ديسمبر ٢٠٠٥

| | |
|-----|--------------|
| 86 | الأخبار |
| 42 | الأسبوع |
| 218 | الأهرام |
| 36 | الجمهورية |
| 43 | الدستور |
| 48 | العربي |
| 15 | الغد |
| 39 | المصري اليوم |
| 107 | الوفد |
| 23 | صوت الأمة |
| 49 | أخرى |
| 706 | الإجمالي |

وقد قام كاتب هذه السطور بتدريب الباحثين من طلاب البكالوريوس في قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد على اختيار المقالات وملء استمارات التأكيد ثم مراجعة التأكيد بأن يقوم باحث آخر بمراجعة ما قام به الباحث الأصلي من أجل زيادة الاتساق الداخلي والاعتمادية (internal consistency and reliability) ثم قام كاتب هذه السطور بمراجعة كافة المقالات كعين ثالثة للتأكد من سلامة ودقة البيانات المستخدمة. وبعد استبعاد مقالات الرأي المكررة والتي لم تكن ذات اتصال مباشرة بموضوع الانتخابات التشريعية السابقة^{١١}، وصل عدد المقالات التي تم تحليلها إلى ٧٠٦. ولتعميم الإفادة فإن الباحث يوفر هذه البيانات على موقعه الإلكتروني^{١١}.

ثانياً: سلسلة زمنية لتوجهات قطاع من المواطنين المصريين من خلال مقابلات مع عينات غير احتمالية (non-probability) جمعها مجموعة من طلبة قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة خلال عشر نقاط زمنية قبل وأثناء وبعد الانتخابات التشريعات لرصد توجهات المواطنين المصريين تجاه نزاهة الانتخابات. وقد تمت هذه المقابلات خلال ١٠ نقاط زمنية بدءاً من ٢٩ أكتوبر وحتى ٣١ ديسمبر وكانت أحجام العينات تتراوح بين ١٣٠ و ١٦٠ مبحوثاً من ١١ محافظة ولم يكن في استمارة المقابلات سؤال عن الديانة بيد أنها أوضحت وجود ٤٦% من الإناث و ٢٣% من غير المتعلمين. وسنطلق على هذه العينة من المقابلات عينة (أ).

ثالثاً: مقابلات منتظمة مع عينة أوسع وغير احتمالية (non-probability) من المواطنين المصريين تمت خلال شهر مارس ٢٠٠٦ للتعرف على خصائص المواطنين المصريين الذين يؤيدون استمرار بقاء الحزب الوطني في السلطة، خصائص المتعاطفين مع التيار الإسلامي، خصائص المواطنين المصريين الذين يصوتون على أساس المواطنة وليس على أساس الدين، خصائص المواطنين الذين يؤيدون المساواة بين الرجل والمرأة باعتبار أنها أهم القضايا التي أثّرت خلال فترة الانتخابات. وقد شملت عينة من أجري عليهم استطلاع الرأي حوالي 2118 مبحوثاً يمثلون المصريين من ١٣ محافظة^{١٢}، ومنهم ٥% مسيحيون، و ٥٣% إناث. وسنطلق على هذه العينة (ب).

وجدير بالذكر أن العينات غير الاحتمالية لها خصائص لا بد أن تأخذ في الاعتبار:

١- فما يجعل العينة غير احتمالية هو أنها لم تستند إلى إطار عينة sampling frame يعطي كافة أفراد المجتمع المستهدف فرصة متساوية أو على الأقل معروفة في الظهور في العينة. وذلك مقارنة بالعينات الاحتمالية بأنواعها المختلفة.^{١٣}

٢- من الأفضل أن يظل الاستدلال الوصفي في أضيق الحدود الممكنة حيث إن العينات غير الاحتمالية قد لا تحافظ على الأوزان المختلفة لشرائح المجتمع داخلها؛ فإذا كان المجتمع منقسماً بين ٥٠% نساء و ٥٠% رجال فإنه العينة غير الاحتمالية يمكن ألا تعكس هذه النسبة حتى في ظل هامش مقبول من الخطأ ومع ذلك تظل العينة غير الاحتمالية مناسبة لدراسة العلاقات السببية مثل تأثير التعليم أو العمر أو غيرهما على السلوك التصويتي للمواطنين (كمتغير تابع) حتى وإن لم تعكس العينة غير الاحتمالية نفس الوزن النسبي لهؤلاء في المجتمع. فيظل مثلاً الأكثر تعليماً، أقل نزعة لاستخدام العنف في ممارساته اليومية حتى وإن كانت نسبة المتعلمين في العينة الاحتمالية أقل من نسبتهم في المجتمع أصلاً.^{١٤}

٣- كما يمكن زيادة درجة العول أو الاعتمادية reliability في العينات الاحتمالية من خلال عدد من الإجراءات مثل: سحب أكثر من عينة غير احتمالية في أيام ومواقع وتوقيات مختلفة، وأن يتعدد الباحثون القائمون على تجميع العينة لأقصى درجة، وأن يتم سحب عينة حصصية (quota sample) بمراعاة أهم معالم المجتمع parameters المستهدف مثل العمر والنوع والتعليم والديانة وغيرها، ومقارنة نتائج العينة غير الاحتمالية مع نتائج عينات أخرى (سواء احتمالية أو غير احتمالية) للوقوف على جوانب الانتظام والتفرد فيما بينها، وأخيراً أن تظل الاستنتاجات التي يصل إليها الباحث مستخدماً العينة غير الاحتمالية، وإن كان هذا ينطبق أيضاً على العينة الاحتمالية، مبدئية ترجيحية أقرب إلى القرائن منها إلى الدلائل غير القابلة للتشكك.^{١٥}

وعلى هذا فإن العينتين المتاحتين لهذه الدراسة لهما وظيفتان: أولاً هما تساعدان في الكشف عن توجهات شريحة من المواطنين المصريين على نحو يقدم لنا إجابات **مبدئية** على بعض التساؤلات الملحة التي قد تتطلب عينة أكبر وذات درجة أعلى من الدقة والاحتمالية. ثانياً هي تلفت النظر إلى الحاجة إلى مزيد من هذه الدراسات التي تدرس ظاهرة على مدى زمني طويل نسبياً لتتبع استجابة المواطنين المصريين للأحداث السياسية المحيطة بهم على نحو يمكن الباحثين من فهم تطور الظواهر وانعكاساتها على الرأي العام على المدى الزمني القصير وعلى الثقافة السياسية على المدى الزمني الطويل.

ثالثاً: الخلفية السياسية لانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥

زخم ما بعد تعديل المادة ٧٦ أعطى الانطباع أن التسلطية التقليدية تتراجع عن مكانها التقليدي إلا أن هذا لا يعني بالضرورة الانتقال إلى مصاف الدول الديمقراطية. إن للديمقراطية عناصرها ومكوناتها الأساسية. وعلى هذا الأساس فإن الضغوط الدولية المنحسرة مع تشيبت النخبة الحاكمة في مصر بسيطرتها على الحكم مع الضعف الشديد من قوى المعارضة ستؤدي على أفضل التقديرات إلى انفتاح سياسي محدود يمكن أن يفضي إلى نوع من "التسلطية التنافسية" على النمط الروسي. وهو ما يعبر عنه الجدول التالي والذي يوضح جوانب المفارقة بين التسلطية التقليدية والتسلطية التنافسية والديمقراطية الليبرالية. فالديمقراطية في الممارسة العملية تتضمن:

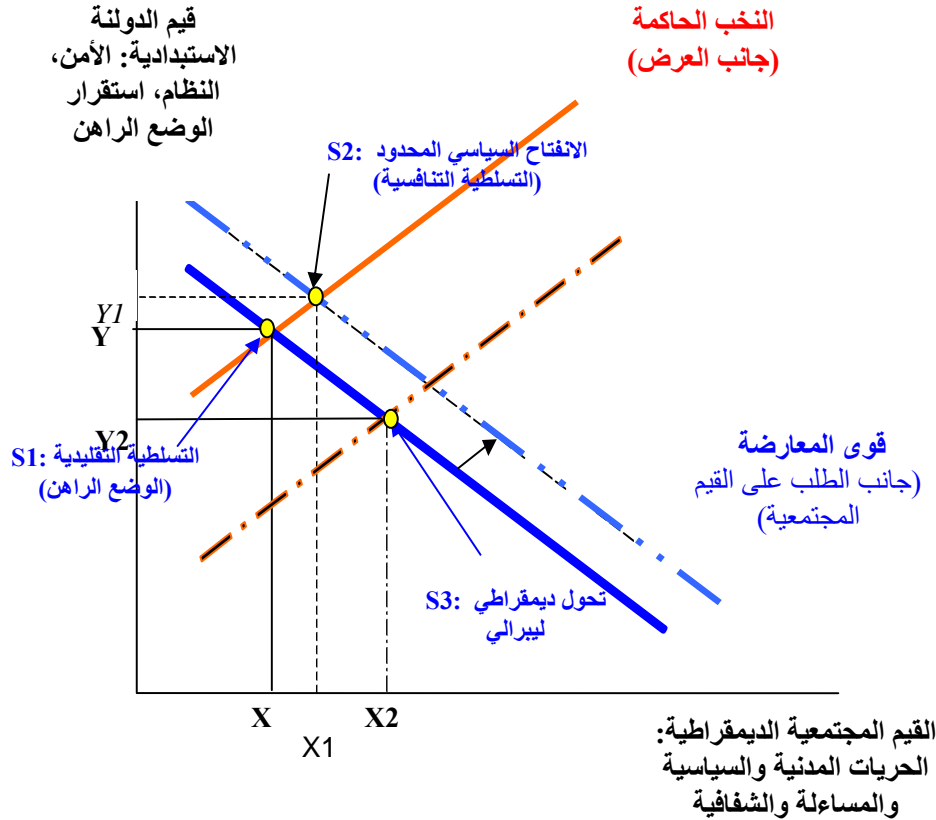
- ١- إجراءات (procedures) لتأسيس الحكم على أساس انتخابات حرة نزيهة تنافسية ودورية على كل المناصب الحكومية التنفيذية والتشريعية.
- ٢- عمليات (processes) للضبط السياسي وضمان تعدد مراكز صنع القرار بما تعنيه من مساءلة برلمانية وشفافية إدارية وفعالية قضائية.
- ٣- ثم الحقوق والحريات السياسية وعلى رأسها حرية التعبير الفردي والجماعي وعبر كافة أجهزة الإعلام عن التوجهات السياسية للمواطنين.
- ٤- وإذا أضفنا إلى ذلك التزام النخب السياسية والبديلة (المعارضة) بمبادئ (principles) وقيم الديمقراطية واحترامها لنتائجها فإننا يمكن أن نفرق بين ثلاثة نظم على الأقل وهي التسلطية التقليدية، والتسلطية التنافسية، والديمقراطية الليبرالية. وهو ما يوضحه الجدول والشكل التاليان.

إن الإشارات الصادرة من النخبة الحاكمة في مصر تشير إلى أن البديل المفضل لديها هو التحول عن التسلطية التقليدية إلى نوع من التسلطية التنافسية Competitive Authoritarianism^{١٦} وهو مفهوم يحتاج درجة أعلى من الإيضاح. ففي هذا النظام توجد مؤسسات ديمقراطية قانونية تتراضى أطراف العملية السياسية على أنها مصدر الشرعية بيد أن النخبة الحاكمة تنتهك هذه المؤسسات عندما تجد نفسها بحاجة لهذا مثل حاجتها لتمير قانون غير مقبول شعبياً أو من المعارضة. وأمثلة ذلك النظام متنوعة بين كرواتيا تحت حكم Tudjman و صربيا تحت حكم Milosevic وروسيا تحت حكم Putin وأوكرانيا تحت حكم Kravchuck ثم Kuchma وبيرو تحت حكم Fujimori وماليزيا تحت حكم مهاتير محمد.

جدول (٢) البدائل المتاحة أمام النظام السياسي المصري

| الديمقراطية الليبرالية | التسلطية التنافسية | التسلطية التقليدية | إجراءات تأسيس الحكم (انتخابات حرة نزيهة دورية تنافسية) |
|---|---|------------------------------|---|
| تنافسية تنتج تداولاً سلمياً للسلطة | تنافسية متوترة | مزورة أو غير تنافسية إن وجدت | عمليات الضبط السياسي وتعدد مراكز صنع القرار (المساءلة البرلمانية، الشفافية الإدارية، الفعالية القضائية) |
| وجود لكل العمليات المشار إليها | محدودة ومشروطة | ضعيفة إن وجدت | الحقوق السياسية (حرية التعبير الفردي والجماعي والإعلامي) |
| متوفرة | محدودة ومشروطة | ضعيفة إن وجدت | درجة التزام النخبة بالقيم الديمقراطية |
| عال و/أو استجابة لضغوط داخلية و/أو خارجية قوية. | شكلي ويأتي كاستجابة لضغوط خارجية وداخلية ضعيفة (انفتاح سياسي محدود أو LPL). | ضعيف | |

شكل (١) الطريق إلى التسلطية التنافسية



فهذه النظم تبنت استراتيجية الانفتاح السياسي المحدود أو التكتيكي (LPL) limited political liberalization^{١٧} كمحاولة للتكيف مع الضغوط الداخلية والخارجية بإعطاء بعض التنازلات الشكلية مع زيادة إنفاقها على الأمن وإفساد القضاة وأجهزة الإعلام والصحافة واهتمامها باليات الضبط السياسي. شكل (١) يوضح كيف تعمل هذه الاستراتيجية.

فلو تصورنا أن هناك قيما مجتمعية ديمقراطية تعبر عن مطالب تتعلق بالحريات المدنية والسياسية والمساءلة والشفافية (يعبر عنها المحور الأفقي) في مواجهة مطالب دولانية (statist) تركز على قيم الأمن والنظام والاستقرار والحفاظ على الوضع الراهن (يعبر عنها المحور الرأسي). ولو تصورنا أن هناك قوى المعارضة التي تطالب بمزيد من القوى الاجتماعية (جانب الطلب) وهناك النخب الحاكمة والتي هي مسئولة عن جانب العرض لأنها في النهاية إما ترفع سقف قيم الدولة على حساب القيم المجتمعية أو العكس (جانب العرض).

كما يوضح الشكل (١) فإن التسلمية التقليدية تكون في حالة توازن إذا لم تكن هناك مطالب حقيقية للتغيير مع استعداد لدفع الثمن (وهذا ما سندرسه عند الحديث عن الثقافة السياسية العربية) وإذا ما كانت النخب الحاكمة تسيطر على الأوضاع السياسية على نحو يجعل قيم الدولة (نقطة Y) على درجة من الارتفاع بحيث إنها تضبط القيم المجتمعية (X). فهذه نظم استبدادية مستقرة على استبدالها طالما أنه لا توجد ضغوط حقيقية من أجل التغيير. ومن أمثلة هذه النظم في واقعنا العربي، نظم دول الخليج في الثمانينيات.

بيد أن وضعاً غير توازني (انتقالياً) ينشأ عند زيادة مطالب المعارضة بالقيم المجتمعية مع استعدادها لدفع ثمن التغيير (تغيير من أدنى) أو رغبة النخب الحاكمة في تبني صيغة ديمقراطية (على النمط الإسباني في عهد خوان كارلوس من قبيل التغيير من أعلى). فعند الاستجابة الأمينة لهذه المطالب يمكن أن تفضي إلى تحول ديمقراطي حقيقي بالانتقال إلى نقطة (S3) حيث ترتفع القيم المجتمعية وتخفض الممارسات والقيم الدولانية. بيد أن النخب الحاكمة في كثير من البلدان العربية أبت أن تسير في هذا الاتجاه فاتجهت إلى تبني صيغة التسلمية التنافسية كاستجابة للمطالب بالتغيير. فإذا كانت هناك مطالب جادة بالتغيير الديمقراطي فهناك ثلاثة احتمالات: إما استلهاهما (وصولاً إلى تحول ديمقراطي ليبرالي) أو قمعها (استمرار التسلمية التقليدية) أو استلهاهما وقمعها في آن معاً وهو ما يحدث في حالة الانفتاح السياسي المحدود الذي يؤدي إلى نوع من التسلمية التنافسية التي تعني (كما تمثله النقطة S2) زيادة طفيفة في القيم المجتمعية (كالانتقال من النقطة X إلى النقطة X1) بيد أنها تتبعه بزيادة في القيم والممارسات القمعية (بما يعني الانتقال من النقطة Y إلى النقطة Y1). ومثال ذلك السماح بوجود أحزاب ثم التضييق عليها أمنياً أو السماح بإجراء انتخابات حرة غير نزيفة بمعنى أن يكون للناخب الحرية في اختيار من يشاء دون تزوير لإرادته لكن الدولة تتدخل في اختيار من لهم حق المنافسة الانتخابية، أو تعديل مواد دستورية بحيث أن تفصل من أجل استبعاد القوى التي يمكن أن تشكل منافسة حقيقية لصالح القوى التي لا تشكل أي ثقل انتخابي (تعديل المادة ٧٦ في مصر نموذجاً).

إن النظم التسلمية التنافسية تختلف عن التسلمية التقليدية في أن نظم الحكم لا تستطيع، لأسباب داخلية و/أو خارجية، أن تتخلص من المعارضة تماماً كما أنها لا تملك الالتزام الكافي بالقيم والمبادئ الديمقراطية بما يجعلها تقود بلدانها إلى الديمقراطية الليبرالية.

إن التسلمية التنافسية، بحكم التزامها الشكلي بالمؤسسات والإجراءات الديمقراطية، تعطي انطباعاً زائفاً بالديمقراطية لكنها ليست كذلك. وهي بهذا تضع نفسها في حالة توتر دائم بما قد يجعل بفنائها لاحقاً إذا نجحت القوى المعارضة والمستقلة عن الحكومة أن تقدم شرعية بديلة. والتوتر المشار إليه يمكن رصده في أربعة مجالات.

أولاً التوتر الإعلامي ومع النخب المثقفة المعارضة والمستقل، ففي النظم التسلمية التقليدية تكون أجهزة الاتصال الجماهيري إما مملوكة بالكامل للدولة أو تخضع لرقابة شديدة وعقوبات رادعة وعلى هذا لا توجد صحف مستقلة على الإطلاق (مثل كوبا) أو عملياً غير موجودة. في النظم التسلمية التنافسية، على عكس مما سبق، تكون هناك مساحة لأجهزة الإعلام المستقلة بل في كثير من الأحيان تكون مؤثرة بحكم تعبيرها عن آراء وتوجهات المثقفين والنشطاء المعارضين والمستقلين. بل إن كثيراً من الصحفيين والمثقفين يصبحون معارضين أقوياء لما يلاقونها من تنكيل وعقوبات. على سبيل المثال كشفت واحدة من المحطات المستقلة في بيرو عدداً من انتهاكات حقوق الإنسان في ظل حكم فوجيموري فضلاً عن تزوير بعض قيادات حزب فوجيموري لتوقعات مواطنين لضمان ترشحه لانتخابات سنة ٢٠٠٠ وتحول المحررون والإعلاميون القائمون على هذه القناة المستقلة إلى أبطال شعبيين عند الرأي العام البيروفي. وفي روسيا كشفت محطات التلفزيون المستقلة العديد من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها يلتسن في مناطق عديدة من روسيا بما في ذلك الشيشان بما عجل من خروجه من السلطة.

ولأن هناك هامشاً لا يمكن إزالته من الاستقلال النسبي لأجهزة الإعلام، لا سيما الصحف، في الدول التنافسية التسلمية فإن النخب الحاكمة عادة ما تسعى إلى شراء الإعلاميين (عن طريق الإعلانات والإعانات أو تخفيف الديون) أو إلى تخويفهم من خلال توجيه اتهامات لهم بإساءة استخدام مناصبهم ورفع قضايا ضد الصحف ومحطات التلفزيون والإذاعة من أجل إغلاقها أو تعطيلها عن العمل لفترات طويلة نسبياً. ففي أرمينيا، استخدمت الحكومة عشرات قضايا القذف والتشهير ضد

الإعلاميين الذين كشفوا حجم التزوير في انتخابات عام ١٩٩٦. ولجأ فوجيموري إلى التخلص من مالك إحدى القنوات التليفزيونية المستقلة بنزع الجنسية البيروفية عنه بسبب خطأ في إجراءات الحصول عليها.

والأهم في هذا الصدد أن مثل هذه الإجراءات تكون لها نتائج سلبية على النخبة الحاكمة على المدى الطويل إن أحسنت المعارضة وأجهزة الإعلام استغلالها عن طريق التضامن معاً ضد إجراءات السلطة الحاكمة. فواحدة من أسباب تراجع شعبية نظام تودجمان في كرواتيا سنة ١٩٩٦ كانت محاولته إلغاء تصريح إحدى محطات الإذاعة التي كانت تسخر منه شخصياً. بيد أن هذه المحاولة من قبله أدت إلى تحالف غير مسبوق بين قادة الرأي وقوى المعارضة بل وأدت إلى انقسام حاد في حزب الرئيس سرعان ما عولج بعد تراجعه عن قرار إلغاء التصريح. وكانت هذه مناسبة هامة لتوحد المعارضة وممارسة ضغوط شعبية وخارجية على الحكومة من أجل إحداث تحول ديمقراطي حقيقي. كما أن الكشف عن محاولة الرئيس الأوكراني، كوشما، قتل أحد الصحفيين في عام ٢٠٠٠ أدت إلى مظاهرات هائلة وعزلة نسبية عن الغرب.^{١٨}

مثل هذه النزعة لاستقطاب القوى الحاكمة لقطاع من المثقفين والإعلاميين والصحفيين مع التنكيل بفريق آخر منهم يخلق شرخاً في قادة الرأي على نحو يعكس نفسه في رؤية وتفسير أو تبرير كل فريق للتطورات السياسية في المجتمع. ومن هنا يأتي السؤال البحثي الأول والمعني بمدى انعكاس هذا الانقسام السياسي والأيدولوجي على رؤية قادة الرأي لانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥.

ثانياً، هناك توتر انتخابي حقيقي. ففي النظم التسلطية التقليدية قد لا توجد انتخابات تنافسية على الإطلاق (كوبا والصين وكازخستان وأوزبكستان وليبيا وسوريا) حيث تحظر الأحزاب المعارضة وينكل بالمثقفين المعارضين. كما أن الانتخابات مناسبة لإعلان إذعان الجميع للسلطة الحاكمة. وواحد من أهم مؤشرات غياب التنافسية هو فوز الرؤساء بأغلبية تفوق الـ ٨٠% من الأصوات مثل فوز إسلام كاريموف في أوزبكستان بـ ٩٢% من الأصوات في عام ٢٠٠٠^{١٩} والأمثلة العربية متعددة.

إن النظم التسلطية التنافسية عادة ما تتسم بدرجة عالية من التنافس بين القوى السياسية المختلفة ومع ذلك تتسم بدرجة عالية من إساءة استغلال السلطة وعدم احترام نزاهة الانتخابات من خلال استغلال أجهزة الإعلام في اتجاه دون آخر، الاعتداء المعنوي والبدني على المعارضين، إساءة استغلال مؤسسات الدولة الرسمية مع غياب الشفافية عن عملية الاقتراع برمتها ومع ذلك الانتخابات تجري في موعدها وتقبل عليها المعارضة كفرصتها الأساسية للضغط على الحكومات. ومن هنا فإن النخب الحاكمة التي تريد إعادة إنتاج نفسها وأنصارها تقبل عليها باهتمام شديد لاسيما مع وجود مراقبين دوليين وضغوط خارجية. ويكفي أن تشير إلى أن الرئيس بوريس يلتسن في ١٩٩٦ والرئيس كوشما في أوكرانيا في ١٩٩٩ قد واجها منافسة شرسة من الأحزاب الشيوعية. ورغم أن كل محاولات التلاعب والسيطرة على العملية الانتخابية فاز كوشما بـ ٣٥% من الأصوات في الجولة الأولى و ٥٦% من الأصوات في الجولة الثانية.

الأهم في هذه الصيغة إصرار المعارضة على أن تكسب نقاطاً من النخب الحاكمة عسى أن تكون هذه النقاط مقدمة لهزيمة الخصوم في مرحلة لاحقة. ففي بيرو نجح فوجيموري في الفوز في انتخابات ٢٠٠٠ لكنها جاءت في أعقاب انتخابات صورية وتساعدت المعارضة الداخلية والضغط الدولية عليه إلى أن اضطر إلى الفرار، والتجربة تكررت في عام ٢٠٠٣ مع شفرنادزه في جورجيا ومؤخراً في أوكرانيا مع الرئيس كوشما.^{٢٠} وفي هذا السياق كانت انتخابات مجلس الشعب المصري في عام ٢٠٠٥ مناسبة مهمة لإظهار هذا التوتر الانتخابي بسبب حصول ممثلين عن جماعة الإخوان المسلمين على خمس مقاعد البرلمان أي ٨٨ مقعداً رغماً عن أنهم رشحوا ١٥٠ مقعداً فقط، وبالتالي تشكيل أكبر كتلة معارضة في تاريخ البرلمان المصري في مرحلة ما قبل الثورة. وبحسبة بسيطة يتبين لنا أنه لو قدم الإخوان مرشحين لهم في كافة الدوائر لفازوا بأغلبية مقاعد مجلس الشعب. ومن هنا يثور تساؤل سنحاول الإجابة عليه جزئياً في هذا البحث وهو هل صوت المصريون لصالح الإخوان احتجاجاً على الحزب الوطني؟ أم بسبب شعار "الإسلام هو الحل؟" أم لأسباب أخرى؟

٣- التوتر بين النخب الحاكمة والسلطة القضائية هو مظهر ثالث من مظاهر التوتر في النظم التسلطية التنافسية حيث تسعى النخب الحاكمة إلى "تدجين القضاء" بحيل كثيرة مثل التخلص من القضاة المعارضين أو رشوتهم (مكافئتهم) على حسن خدمتهم "العدالة" أو حتى الابتزاز. إن دولة مثل بيرو تحت حكم فوجيموري عرفت أعلى معدلات فساد القضاء في أمريكا اللاتينية ومن الأعلى في العالم بيقين.^{٢١} وفي عام ١٩٩٣ حينما أعلنت المحكمة الدستورية العليا أن قرار يلتسن بحل البرلمان غير دستوري، قطع عن المحكمة خطوط التليفون وسحب منهم حراسهم الشخصيين.

ومع ذلك يظل الاستقلال النسبي للسلطة القضائية في وجه السلطة التنفيذية واحداً من أهم خصائص التسلطية التنافسية. وعادة ما تلجأ المعارضة إلى القضاء المستقل نسبياً لتحقيق مزيد من المكاسب السياسية. ففي أوكرانيا دعمت المحكمة العليا موقف المعارضة التي اعتبرت أن نتائج الاستفتاء الذي يحد من صلاحيات البرلمان مزيفة ولا تعبر عن إرادة الأوكرانيين. وكان هذا دعماً مهولاً لمطالب المعارضة الأوكرانية. وفي صربيا دعمت المحاكم الانتصارات التي حققتها المعارضة في العديد من الدوائر في انتخابات عام ١٩٩٦. كما أمرت المحكمة العليا الماليزية في ٢٠٠١ بالإفراج عن عدد من المعارضين السياسيين الذين قبضت عليهم الحكومة لسنوات بلا سند كاف.

والملاحظ أن محاولات النخب الحاكمة التنكيل بالقضاة تأتي بخسائر ضخمة لها لما يتمتع به القاضي المستقل من تعاطف شعبي وعالمي وهو ما قدمته خبرة بيرو تحت حكم فوجيموري الذي نجح برلمانه في عزل ثلاثة قضاة أعلنوا عدم دستورية قراره بالتمديد لفترة ثالثة. وكانت هذه واحدة من أخطائه التي تصاعدت بسببها الضغوط الدولية والشعبية ضده.

٤- التوتر في العلاقة بين النخبة الحاكمة والمؤسسة التشريعية: الأصل في النظم التسلطية التقليدية أنها لا تعرف مؤسسة تشريعية تقوم بمهام الرقابة الحقيقية على أعمال السلطة التنفيذية إلا أن النظم التسلطية التنافسية تعرف معارضة قوية نسبيا تنجح في أن تثير موجات من الرفض لسياسات النخبة الحاكمة في بعض الأحيان. ففي عهد كل من يلتنس وكوشما كانت المعارضة الشيوعية واليسارية بصفة عامة شديدة الوطأة لدرجة أنها أخرجت الرئيسين في أكثر من مرة رغما أنهما في النهاية مررا معظم القوانين التي طرحوها. ولكن في لحظة بذاتها يبدو أن البرلمان قوي وقادر على أن يقف حجرة عثرة في مواجهة سياسات الحكومة. ومثال ذلك نجاح البرلمان الأوكراني في وقف اقتراح الرئيس بعقد استفتاء لتقليص سلطات البرلمان.^{٢٢}

وعادة ما تلجأ النخب الحاكمة للتخلص من البرلمان بالدعوة لانتخابات جديدة لكن التجربة عادة ما تأتي في غير صالح النخب الحاكمة إلا إذا ارتدت إلى التسلطية التقليدية بالتخلص الفعلي من المعارضة. ففي حالتي فوجيموري ويلتنس فإنهما عقدا انتخابات جديدة خلال ثلاثة سنوات من الانتخابات التي أدت المعارضة الشديدة في البرلمان ومع ذلك عادت معظم وجوه المعارضة واستمر التوتر قائما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. الأهم في هذا الإطار هو إدراك أن المعارضة في هذه النظم حققت بعض النقاط في معركة السلطة ضد السلطة التنفيذية والنخبة الحاكمة من خلال استغلال البرلمان كمكان للقاء والتنظيم أو من أجل إرسال رسائل واضحة للرأي العام بمدى التزامهم بالدفاع عن الصالح العام.

وحيث إن هذا البحث معنى فقط بالتوجهات الأساسية للمتقنين المصريين وقطاع من المواطنين المصريين فإنه لا مجال لاختبار المقولات الخاصة بالتوترين القضائي والتشريعي. وللتركيز على هذه التوجهات منطلقه فواحد من أنماط التحول الديمقراطي تكون عبر الانفتاح السياسي المحدود الذي يأتي كاستجابة تكتيكية لضغوط خارجية أو داخلية بيد أنه يمكن أن يفضي إلى تحول ديمقراطي حقيقي إذا ما نجحت قوى الطلب على الديمقراطية من توحيد صفوفها وممارسة ضغط شعبي قوي على نخبتها.^{٢٣}

رابعاً: تحليل البيانات وعرض النتائج

أ. تحليل مضمون آراء المثقفين المصريين بشأن الانتخابات

بالعودة للسؤال البحثي الأول والذي يرتبط بتأثير هذه الانتخابات على الانقسام الأيديولوجي بين قادة الرأي العام المصري بشأن قضايا الإصلاح السياسي فإنه من المقبول نظرياً أن يحكم توجهات قادة الرأي في مصر أحد منطقتين متنازعتين. فهناك اتجاه يرى أن هناك ما يشبه الاتفاق العام بين كافة القوى السياسية على أولوية الديمقراطية على ما عداها من قضايا وهو ما عبر عنه الرئيس مبارك بوضوح في برنامجه الانتخابي وفي وعده في أعقاب تعديل المادة ٧٦ من الدستور. وعلى هذا ذهب بعض الكتاب والمثقفين لاحتامية أن تكون انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ مختلفة عن سابقتها باعتبارها نقطة انطلاق لـ "فكر جديد" يقوم على بناء المصادقية السياسية وتغيير أسس الشرعية^{٢٤}، وهو ما تفاعل البعض بشأنه في أعقاب الجولتين الأولى والثانية. بيد أن التدخل الأمني في الجولة الثالثة لم يترك مساحة التفاوض على حالها حيث عاد منطق الاستمرارية والسيطرة على مقاليد الدولة إلى تسيد الموقف حتى لو على حساب نزاهة الانتخابات. ومن هنا كانت هذه الانتخابات مناسبة جيدة لمناقشة كيف انعكست التباينات السياسية والأيديولوجية على تفسير أو تبرير قطاع من قادة الرأي المصريين للعودة والهبوط في نزاهة انتخابات مجلس الشعب الماضي.

وقد مكنت البيانات المتاحة بشأن الكتابات الصحفية لكتاب الرأي المصريين تأثير التغيير في منطق إدارة الدولة للانتخابات على توجهات قادة الرأي العام وتوجهات قطاع من المواطنين في شكل سلسلة زمنية.

ويستعان في هذا الإطار بالجدول (٣) وبالشكل (٢) واللذين يوضحان توجهات كتاب الرأي وآراء الصحف في قضية نزاهة الانتخابات المصرية. ويرصد الجدول (٣) المتوسط الأسبوعي لتقييم كتاب الرأي لنزاهة الانتخابات ثم يوضح الصف قبل الأخير المتوسط العام طوال الـ ١٤ أسبوعاً. واختيار المتوسط الأسبوعي معياراً مبرراً إحصائياً بحكم أن العبرة ليست بالرقم المطلق لعدد المقالات حيث إنها تتفاوت بشدة لصالح الصحف القومية التي تصدر يومياً، وإنما باعتبار رؤية كتاب الرأي لنزاهة الانتخابات مقسوماً على عدد هذه المقالات في كل صحيفة. ويعبر هذا المتوسط العام عن رؤية كتاب الصحيفة بشأن درجة النزاهة بمدى من ١ إلى ٥. فكلما ارتفع هذا الرقم، دل ذلك على تعبير كتاب الرأي في الصحيفة المعنية عن أن الانتخابات التشريعية كانت نزيهة إجمالاً. وتأخذ كل مقالة رقمها وفقاً لحكم ثلاثة محللين أحدهم كاتب هذه السطور. وتبدو الفروق بين مساحة حرية الرأي وكذا توجهات كتاب الصحف المختلفة بنظرة سريعة على هذا الصف قبل الأخير. فمتوسط نزاهة الانتخابات من وجهة نظر صحيفة الجمهورية يصل إلى ٣,٩١ من حد أقصى ٥ ويقف المتوسط تبعاً بين الصحف

الأخرى وصولاً إلى صحيفة العربي بمتوسط ١,٤ من حد أقصى ٥. وتقف كافة الصحف الأخرى في موقف متوسط بين هذين المتوسطين.

ويبدو أن كتاب الرأي في صحف المعارضة كانوا عازمين تماماً على رفض نتائج الانتخابات حتى قبل أن تبدأ الانتخابات بمدة شهر وهو الموقف الذي تبناه معظم كتاب الرأي في ثلاث من الصحف المستقلة (الأسبوع الدستور وصوت الأمة) وبدرجة أقل كتاب الرأي في صحيفة "المصري اليوم".

ويكون من المفيد أيضاً إلقاء نظرة عامة على الصف الأخير المعنون "الانحراف المعياري" وهو الصف الذي يقيس حجم التنوع في وجهات النظر بين كتاب الرأي في كل صحيفة. ويبدو هذا التنوع في قمته في صحيفة "المصري اليوم" حيث يبدو أن الصحيفة فتحت أبوابها لفصيل متباين من الكتاب أصحاب الآراء المتفاوتة بشأن نزاهة الانتخابات، وهو ما يبدو منطقياً مع صحيفة تزعم لنفسها الاستقلال عن القوى الحزبية والصحف القومية. ويغيب مثل هذا التنوع بشدة في صحف المعارضة الثلاثة وبدرجة أقل في الصحف المستقلة الثلاث الأخرى. وتبدو صحيفتا الأهرام والأخبار من أكثر الصحف تقبلاً لوجهات نظر متباينة مقارنة بالصحف الحزبية وصحف الدستور وصوت الأمة والأسبوع، وهو ما يكشف لحد ما عن أنها صحف تتسع لكتابات مستقلة وغير مرتبطة أيديولوجياً بالدولة من أمثال كتابات سلامة أحمد سلامة، صلاح الدين حافظ، أحمد رجب، فهمي هويدي، السيد ياسين، محمد سيد أحمد، محمد السيد سعيد وآخرين.

وبالنظر إلى شكل (٢) والذي يكشف عن التطور الزمني لرؤية كتاب الرأي في مصر بشأن نزاهة الانتخابات التشريعية فإن نزعة التشكك كانت سائدة عند الجميع في مرحلة ما قبل الانتخابات بدرجات متفاوتة بيد أن المرحلتين الأولى والثانية رفعتا من سقف التوقعات لدى كتاب الرأي في الصحف الحكومية لحد بعيد مع زيادة واضحة لدى الصحف المستقلة (بسبب تأثير كتاب الرأي في المصري اليوم) وإن لم ينعكس هذا التفاؤل على أي من الصحف الحزبية الثلاث. بيد أن تراجعاً واضحاً في رؤية كتاب الرأي في الصحف القومية لنزاهة الانتخابات قد بدأ يظهر بعد الجولة الأولى من المرحلة الثلاثة وأخذ هذا التراجع يزيد ولكن بحظر على اعتبار أن الكتاب المحسوبين على الدولة ظلوا هم الأكثر عدداً في صفحات الرأي. وكان التراجع شديداً في الصحف المستقلة في أعقاب المرحلة الثالثة على نحو انتهى إلى وضع أقل مما كانت عليه آراء الكتاب قبل بداية الانتخابات. بيد أنه من المهم الإشارة إلى أن كتاب الرأي في صحف الأسبوع والدستور وصوت الأمة كانوا الأقل تفاؤلاً من بين الصحف المستقلة بنزاهة الانتخابات وهو ما جعل موقف كتاب الرأي في صحيفة المصري اليوم الأكثر تفاؤلاً مع متغيرات واقع الحياة المصرية ارتفاعاً وانخفاضاً.

ب. مقولة تفوق الثقافة السياسية المصرية

يمكن القول إن جملة الذين ذهبوا للانتخابات شاركوا بأصواتهم الصحيحة لا يتجاوزون ٦ مليون ناخب من عدد المقيد في الجداول الانتخابية الذين يبلغون ٣٢ مليون ناخب، يشكلون نسبة ٧٠ في المائة من ٤٥ مليون نسمة، جاوزوا سن الثماني عشرة عاماً ويتمتعون بحق الانتخابات، بما يعني أن نسبة الذين أعطوا أصواتهم يمثلون ١٣% فقط من القوة التصويتية للمجتمع المصري، ويمثلون ٢٦% في المائة فقط من المقيد في الجداول الانتخابية. وهذه النسبة تعكس القدرة القصوى لجميع القوى والأحزاب السياسية على حشد الناخبين، بما في ذلك جماعة الإخوان، التي حشدت كل أعضائها وأنصارها، وهي في النهاية قدرة جد متواضعة، بما يعكس تواضع القدرة التعبوية للتنظيمات الحزبية دون استثناء وتعكس أيضاً عزوفاً من قبل أغلب الناخبين المصريين عن المشاركة في انتخابات هي بحق الأكثر زخماً ومحورية في مصر ما بعد الثورة.

إن الوزن النسبي لكل القوى الحزبية والسياسية التي شاركت في العملية الانتخابية في ظل هذه المشاركة الشعبية المحدودة، يعطي للحزب الوطني نسبة ٧١ في المائة من عدد الحاضرين، تهبط إلى حدود ١٨% في المائة قياساً على جملة المقيد في الجداول، وتعطي لجماعة الإخوان نسبة ٢٣ في المائة من جملة الحضور، تهبط إلى حدود ٦ في المائة فقط من جملة المقيد في الجداول، أما أحزاب المعارضة الشرعية التي حصلت على نسبة ٤% في المائة من جملة الحضور، فتهبط نسبتها إلى جملة المقيد في الجداول بما يزيد قليلاً عن نصف في المائة!

يبقى أخيراً أن نشير إلى الخطتين البيانيين الذين يشكلان توجه الرأي العام المصري بشأن نزاهة الانتخابات وهو ما تم رصده بمقابلات مع عينات غير احتمالية خلال ١٠ نقاط زمنية بدءاً من ٢٩ أكتوبر وحتى ٣١ ديسمبر وكانت أحجام العينات تتراوح بين ١٣٠ و ١٦٠ مبحوثاً من ١٠ محافظات مصرية في العينة (أ).^{٢٥} والملاحظ أن الرأي العام المصري، عكس ما يصور البعض، ليس مغيباً عن واقع الحياة السياسية المصرية. والاستدلال على ذلك يأتي من قرينة مهمة، وإن لم تكن دليلاً قاطعاً، فقد حدث ارتفاع وهبوط في تقييم الناس لنزاهة الانتخابات لاسيما بين الذين شاركوا بالفعل في الانتخابات. وقد وصل تقييم المواطنين المصريين إلى نزاهة الانتخابات إلى قمته في أعقاب المرحلة الثانية بيد أن التقييم تراجع بشدة في أعقاب ذلك مفضياً إلى مفارقة يمكن ملاحظتها في التقاء منحني تقييم المشاركين وغير المشاركين في الانتخابات لنزاهتها؛ حيث قيم غير المشاركين في نهاية ديسمبر ٢٠٠٥ نزاهة الانتخابات التشريعية بمستوى أعلى من المشاركين بما قد يعطي انطباعاً جديراً بأن

يختبر في المستقبل بأن الذين لم يشاركوا في الانتخابات السابقة سيحرصون على المشاركة في الانتخابات المقبلة بعد أن رأوا بارقة أمل على الأقل في المرحلتين الأولى والثانية.

وعلى هذا فإننا يمكن أن نصل إلى استنتاجين: الأول يرتبط بحقيقة أن الحراك السياسي الذي زامن الانتخابات التشريعية إجمالاً رفع سقف التوقعات ثم هوى بها في أعقاب الجولتين الأوليين على نحو يعني أن هناك تشوقاً نحو انتخابات حرة نزيهة. بيد أن أخطر ما يترتب على صعود وهبوط الآمال في انتخابات نزيهة يعني مزيداً من تقادم أزمته الثقة والمصداقية بين كتاب الرأي في الصحف المستقلة والحزبية من ناحية وعود النخبة الحاكمة من ناحية أخرى وهو ما قد يعني أن الإجماع الوطني على إدارة عملية التحول الديمقراطي، إن وجدت، أصبح مسألة صعبة المنال.

أما الاستنتاج الثاني فهو أن الرأي العام المصري ليس متفوقاً للدرجة التي تجعله غير واع بمتغيرات الحياة السياسية حتى وإن لم يكن يترجم هذا الوعي في فعل التصويت أو المشاركة الرسمية وهو ما ترجم في الارتفاع والهبوط في توجهات المواطنين تجاه درجة نزاهة الانتخابات من أسبوع لآخر.

ج. اختبار مقولتي التصويت الاحتجاجي والشعار الديني في تفسير نتائج الانتخابات

ساعدت المقابلات الشخصية التي أجريت مع حوالي ١٤٨٥ مواطناً مصرياً خلال النقاط الزمنية العشر من آخر أكتوبر حتى آخر ديسمبر ٢٠٠٥، عينة (أ)، على إمكانية اختبار مقولتين شاعتا لتفسير حصول المرشحين الرسميين للحزب الوطني على حوالي ٣٣% من المقاعد فقط وهو ما يعني أن

وحصول مرشحي جماعة

الإخوان المسلمين على حوالي ٢٠% من المقاعد فضلاً عن أن مرشحي الجماعة انتصروا على مرشحي الحزب الوطني في ٧٠% من الدوائر التي كانت فيها منافسة مباشرة بين الطرفين. وهاتان المقولتان هما: التصويت الاحتجاجي لصالح مرشحي الإخوان وتأثير شعار "الإسلام هو الحل".

١- مقولة التصويت الاحتجاجي:

شاع بين عدد من الباحثين والسياسيين والصحفيين مقولة التصويت الاحتجاجي.^{٢٦} وقد كتب أحد كبار الصحفيين المصريين بشأن حصول جماعة الإخوان على ٨٨ مقعداً "أن نسبة غير قليلة من الأصوات التي حصلوا عليها كانت أصواتاً احتجاجية بأكثر من أن تكون أصواتاً منتمة أو صديقة".^{٢٧}

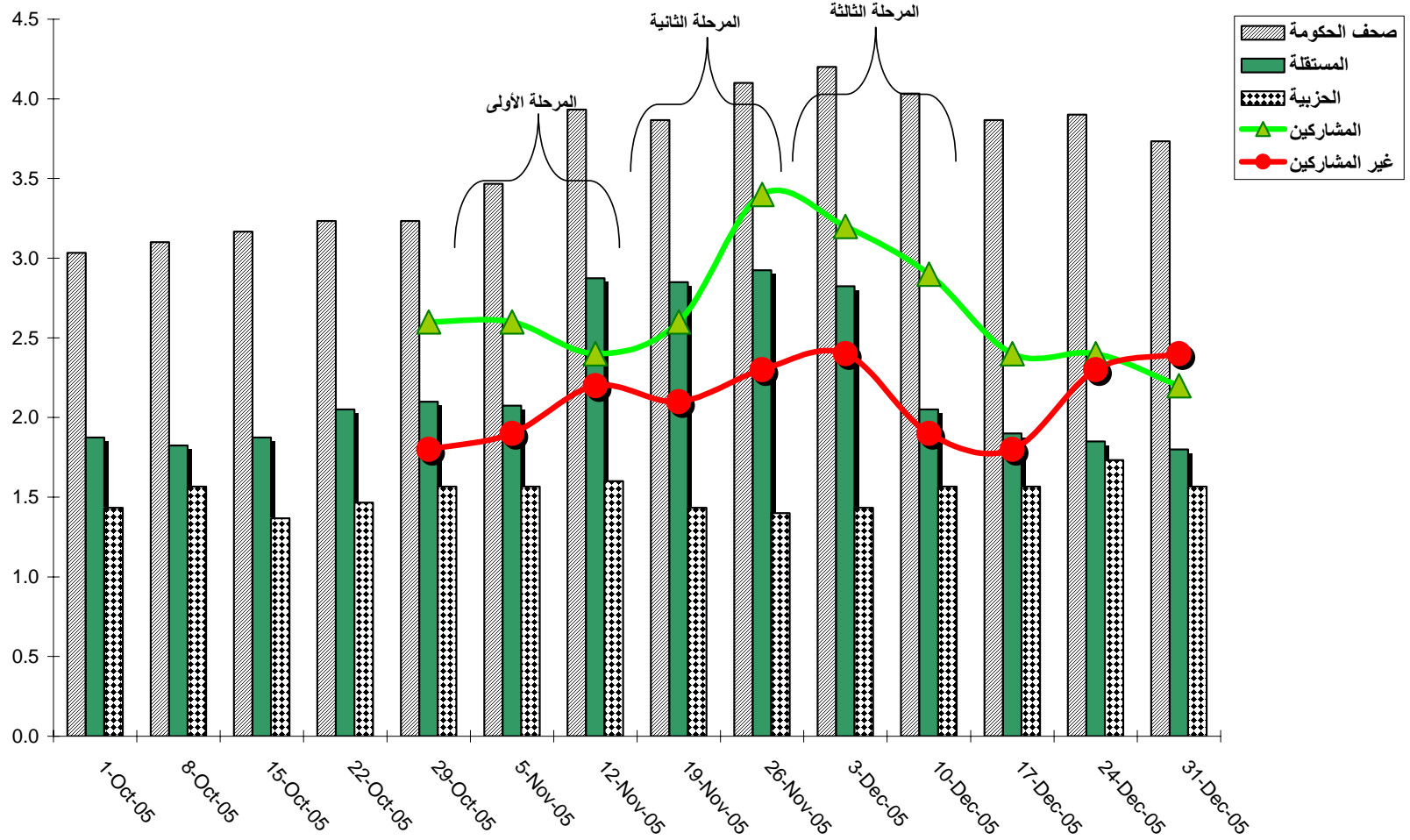
والحقيقة أن هذا التحليل لا يجد كثيراً من المصداقية في المقابلات التي أجريت قبل وأثناء وبعد الانتخابات مباشرة بما يعني أنها مقولة بحاجة لمزيد من التأمل والدراسة؛ فحوالي ٧٩,٣% من المبحوثين تبين أنهم لم أو لن يشاركوا في الانتخابات، ٥٨% بسبب عدم وجود بطاقة انتخابية و٤٢% بسبب عدم ثقتهم في جدوى المشاركة وبقينهم بأن حزب الحكومة سيفوز بغض النظر عن التصويت. وبالعودة لنتيجة الانتخابات الرسمية نجد أن جملة الذين مارسوا حقهم الانتخابي لا يتجاوزون ٢٦% من المقيدون في الجداول الانتخابية وبالنظر للحزب الوطني تحديداً فإنه قوائمه الأصلية حصلت على نسبة ٨,٥% فقط من جملة عدد المقيدون في الجداول الانتخابية، حققت له ١٤٥ مقعداً ارتفعت بعد انضمام المستقلين إلى ١٨,٦% بما حقق له ٣١١ مقعداً وهو ما يقابله حوالي ٦% من المقيدون في الجداول الانتخابية هم الذين صوتوا لصالح الإخوان المسلمين.

ومع صعوبة تعميم هذه النتائج على مجتمع المصريين إجمالاً إلا أنه يشير مبدئياً إلى أننا أمام ظاهرة "لا تصويت احتجاجي"، في حدود ٧٤% من المصريين الذين قرروا ألا يشاركوا في الانتخابات؛ بعبارة أخرى الذي احتج قرر ألا يصوت. ويتبين هذا بوضوح أكبر بتأمل إجابات الـ ٢١% الذين قرروا المشاركة فحوالي ٧٨,٨% منهم قرر أن يشارك لأنهم يريدون التصويت لـ "قريب" أو "واحد معرفة" أو "رجل طيب" أو شخص "صاحب واجب" سواء كان يعرفه الناخب أو يعرفه على نحو مباشر أو يعرفه عن طريق آخرين. بما يعني أن حوالي ٨٠% من الذين شاركوا (مع هامش خطأ ٥% صعوداً وهبوطاً) كان "تصويت لا احتجاجي". أي أن قضية الاحتجاج على الحزب الوطني لم تكن المتغير الأساسي في الحساب. وخير دليل على ذلك أن الذين صوتوا لصالح هشام مصطفى خليل في دائرة قصر النيل وقد نزل الانتخابات مستقلاً، حينما سئلوا عن انتمائه الحزبي (إن وجد) كان واضحاً أنهم يعرفون أنه وأباه من أعضاء الحزب الوطني وهو ما تكرر مع مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الأسبق وكثير ممن وصفهم أمين عام الحزب "المستقلين على مبادئ الحزب الوطني".

جدول ٣ - تحليل مضمون مقالات الرأي في الصحف المصري تجاه درجة نزاهة الانتخابات التشريعية ٢٠٠٥

| التاريخ | الأهرام | الأخبار | الجمهورية | المصري اليوم | الأسبوع | الدستور | صوت الأمة | الوفد | العربي | الغد | صحف الحكومة | المستقلة | الحزبية | الذين صوتوا | الذين لم يصوتوا |
|-------------------|---------|---------|-----------|--------------|---------|---------|-----------|-------|--------|------|-------------|----------|---------|-------------|-----------------|
| 1-Oct-05 | 2.5 | 3.1 | 3.2 | 2.1 | 1.9 | 1.6 | 1.9 | 1.8 | 1.2 | 1.3 | 2.9 | 1.9 | 1.4 | | |
| 8-Oct-05 | 2.7 | 3.2 | 3.2 | 2.1 | 1.8 | 1.7 | 1.7 | 1.8 | 1.6 | 1.3 | 3.0 | 1.8 | 1.6 | | |
| 15-Oct-05 | 2.8 | 3.1 | 3.6 | 1.9 | 2.2 | 1.5 | 1.9 | 1.6 | 1.2 | 1.3 | 3.2 | 1.9 | 1.4 | | |
| 22-Oct-05 | 2.4 | 2.9 | 3.7 | 2.1 | 2.6 | 1.7 | 1.8 | 1.7 | 1.3 | 1.4 | 3.0 | 2.1 | 1.5 | | |
| 29-Oct-05 | 2.6 | 3.4 | 3.4 | 2.6 | 2.6 | 1.3 | 1.9 | 1.9 | 1.5 | 1.3 | 3.1 | 2.1 | 1.6 | 1.8 | 2.6 |
| 5-Nov-05 | 2.9 | 3.4 | 4.1 | 2.3 | 2.4 | 1.8 | 1.8 | 1.8 | 1.4 | 1.5 | 3.5 | 2.1 | 1.6 | 1.9 | 2.6 |
| 12-Nov-05 | 3.7 | 3.9 | 4.2 | 3.4 | 2.7 | 2.6 | 2.8 | 1.9 | 1.3 | 1.6 | 3.9 | 2.9 | 1.6 | 2.2 | 2.4 |
| 19-Nov-05 | 3.5 | 3.9 | 4.2 | 3.7 | 2.8 | 2.3 | 2.6 | 1.5 | 1.5 | 1.3 | 3.9 | 2.9 | 1.4 | 2.1 | 2.6 |
| 26-Nov-05 | 3.9 | 4.3 | 4.1 | 3.6 | 3.1 | 2.4 | 2.6 | 1.3 | 1.3 | 1.6 | 4.1 | 2.9 | 1.4 | 2.3 | 3.4 |
| 3-Dec-05 | 3.8 | 4.5 | 4.3 | 3.5 | 2.6 | 2.5 | 2.7 | 1.6 | 1.3 | 1.4 | 4.2 | 2.8 | 1.4 | 2.4 | 3.2 |
| 10-Dec-05 | 3.4 | 4.3 | 4.4 | 2.3 | 2.4 | 1.4 | 2.1 | 1.9 | 1.3 | 1.5 | 4.0 | 2.1 | 1.6 | 1.9 | 2.9 |
| 17-Dec-05 | 3.4 | 4.1 | 4.1 | 1.9 | 2.1 | 1.8 | 1.8 | 1.4 | 1.4 | 1.9 | 3.9 | 1.9 | 1.6 | 1.8 | 2.4 |
| 24-Dec-05 | 3.6 | 4 | 4.1 | 2.1 | 2.2 | 1.3 | 1.8 | 1.8 | 1.6 | 1.8 | 3.9 | 1.9 | 1.7 | 2.3 | 2.4 |
| 31-Dec-05 | 3.1 | 3.6 | 4.1 | 1.9 | 2.2 | 1.4 | 1.7 | 1.7 | 1.7 | 1.3 | 3.6 | 1.8 | 1.6 | 2.4 | 2.2 |
| المتوسط | 3.16 | 3.69 | 3.91 | 2.54 | 2.40 | 1.81 | 2.08 | 1.69 | 1.40 | 1.46 | 3.59 | 2.21 | 1.52 | 2.11 | 2.67 |
| الانحراف المعياري | 0.49 | 0.50 | 0.39 | 0.67 | 0.35 | 0.44 | 0.39 | 0.18 | 0.15 | 0.19 | 0.46 | 0.46 | 0.18 | | |

شكل (٢)
توجهات كتاب الرأي وقطاع من المواطنين المصريين تجاه نزاهة الانتخابات التشريعية نوفمبر – ديسمبر ٢٠٠٥



ويستنتج من هذا أن الحزب الوطني، بشعاراته ورمزيه الانتخابيين، لم يكن هو موضع الاختيار أمام حوالي ٨٠% من الناخبين وإنما الذي خسر هم مرشحوه بغض النظر عن انتماءهم له والذين فازوا مكانهم لم يكونوا خصومه بالضرورة، وإنما النواب الأكثر تقدماً للخدمات، أو من يشيع عنهم هذا، والاتصال المباشر بأبناء الدائرة بغض النظر عن انتماءهم الحزبي؛ وهو ما يعكس استمرار اللاحزبية في المجتمع المصري. وبالتالي فإن الاتجاه إلى تحميل الحزب الوطني، ككيان سياسي وحزبي، نتائج خسائر مرشحيه لا يجد ما يدعمه في إجابات المبحوثين الذين لم يصوتوا للمرشحين الذين دخلوا الانتخابات برمزي الجمل والهلال. وهذه النتيجة تبدو منطقية إذا قبلنا التعميم المبدئي الخاص بأن حوالي ٨٠% من الذين شاركوا في الانتخابات صوتوا على أسس لا سياسية ولا حزبية. ومن هنا لم يكن مستغرباً أن تتجه الحكومة لمساندة نواب مجلس الشعب، وفي القلب منهم نواب الحزب الوطني، ليدعموا وجودهم في دوائرهم عن طريق الخدمات. وهو ما عبرت عنه إحدى الصحف بقولها: "نواب الوطني ينتقدون الوزراء والمحافظين ويتهمونهم بالانحياز للمعارضة" وتفاصيل هذا الخبر تشير إلى نية الحكومة "لإعادة تخصيص ١٠ تأشيريات حج لنواب مجلس الشعب وهو النظام الذي كان معمولاً به حتى عام ١٩٩٩... كما ستمنح الحكومة كل نائب ٥ فرص عمل، بالإضافة إلى دراسة توفير فرصة عمل أخرى للنواب في شركات الاستثمار، جاء ذلك تلبية لضغوط النواب، خاصة المنتمين لحزب الأغلبية الذين اشتكوا من رئيس الوزراء... في تجاهل طلبات النواب".^{٢٨} ومن وجهة نظر قيمية، فإنه لا ضير في أن يقوم النائب بدوره في خدمة أبناء دائرته فكما يقال: "all politics is local"^{٢٩}، لكن المشكلة في أن تكون هذه الخدمات انتقائية وفي صالح من لهم أصوات انتخابية أو ينتمون إلى حزب أو تيار سياسي دون آخر. قصارى القول، لم يكن هناك تصويت احتجاجي بالنسبة لحوالي ٧٩% من الذين صوتوا في الانتخابات بالفعل. وإنما كان هناك "تصويت لا احتجاجي" أي تصويت دون أخذ أي من الأحزاب في الاعتبار وإنما كان "التصويت الشخصي والخدمي" هو السائد. أما المحتجون فعلاً فهم الذين لم يشاركوا في العملية الانتخابية أصلاً والعنوان المناسب لتفسير سلوك هؤلاء هو "التصويت الاحتجاجي".

٢- شعار "الإسلام هو الحل"

كون التصويت "شخصياً وخدمياً" ويقوم على السمعة الشخصية وليس على الانتماءات الحزبية في حال ٨٠% من الذين شاركوا بالفعل في الانتخابات وفقاً للعينة (أ)، يمكن أن يكون قرينة جادة، وليس بالضرورة دليلاً قاطعاً، للتشكيك في صحة تحليل نظري آخر وهو أن شعار "الإسلام هو الحل" الذي رفعه الإخوان أثناء الحملة الانتخابية كان من الجاذبية الدينية بحيث استخدمته جماعة الإخوان للسيطرة على عقول العامة على أساس أن التصويت لغيرهم هو "تصويت ضد الإسلام"^{٣٠} أو أن التصويت لها "نصرة لدين الله" على حد تعبير أحد المبحوثين. وشيوع هذا التصور بشأن تأثير شعار "الإسلام هو الحل" يرجع إلى القفزة في عدد مرشحي الإخوان الفائزين بعد تحالفهم مع الوفد في عام ١٩٨٤ من ٣٥ فائز منهم ٦ إخوان، إلى ٦٠ نائباً في انتخابات عام ١٩٨٧ منهم ٣٥ نائباً إخوانياً؛ فازوا تحت شعار "الإسلام هو الحل" في إطار تحالف حزبي العمل والأحرار مع جماعة الإخوان. وبدا أن شعار "الإسلام هو الحل" يساهم، ولو جزئياً، في تفسير لماذا ينتصر المتحالفون من أحزاب المعارضة وتخسر أحزاب المعارضة المعادية لهم.^{٣١}

والحقيقة أن التحليل السابق بشأن غلبة التصويت الشخصي والخدمي قد يكون مفيداً في توضيح أن شعار الإخوان لم يكن ذا فعالية كبيرة إلا في تأمين قواعد الإخوان (secure the base) بمرشحيها على نحو ما كان يمكن أن يؤدي إليه أي شعار آخر دينياً كان أو غير ديني. ولو كان لهذا الشعار تأثير انتخابي فهو سيظل في حدود خمس المصريين الذين توجهوا إلى صناديق الاقتراع على أسس سياسية. وهو ما قد يعطي تقلاً أكبر إلى التفسير القائل بأن أقوى ما في الإخوان قدرتهم على التنظيم وتعبئة الأنصار وتقديم الخدمات وليس مجرد جذب الناخبين لهم لمجرد رفعهم "شعاراً دينياً". بيد أن البيانات المتوفرة توضح أن من صوت للجماعة من خارج أنصارها المباشرين والمتعاطفين معها لم يصوت لجماعة بشعار براق وإنما لأشخاص يتمتعون بحسن السمعة وعلاقات شخصية متينة قائمة على تقديم خدمات متنوعة داخل دوائرهم. وبالتالي، لو صدق هذا التحليل، فلا ينبغي أن يجعل الإخوان من شعار "الإسلام هو الحل" قضية خلافية مع جهاز الدولة على أساس أن أي شعار آخر يمكن أن يؤدي وظيفة تأمين القواعد الإخوانية. وهذه ظاهرة مستمرة في مرحلة ما بعد الثورة، ف"لا يميل المصريون للنظر إلى الانتخابات كآلية للتغيير السياسي بقدر ما ينظرون إليها كعقد اجتماعي محلي الطابع يتبادلون فيه أصواتهم مع المنافع التي يدرها عليهم التصويت لأشخاص بعينهم."^{٣٢}

خلاصة المسألة أن هذه الانتخابات لم تكن انتخابات "سياسية" من وجهة نظر ٧٩% من المواطنين الذين شاركوا في الانتخابات (مع هامش خطأ ٥% صعوداً وهبوطاً). ربما كانت كذلك من وجهة نظر الأحزاب والمثقفين والمحللين السياسيين. لكنها كانت انتخابات "شخصية خدمية" من وجهة نظر معظم الناخبين.

د. خصائص الهيئة الناخبة المصرية

في سلسلة من المقابلات الأخرى التي أجراها مجموعة من طلبة كلية الاقتصاد خلال شهر مارس ٢٠٠٦ بعد تدريبهم على كيفية صياغة الأسئلة وإجراء المقابلات، أمكن تطوير المقابلات السابقة التي تمت أثناء الانتخابات التشريعية على نحو

أعمق بما يكشف لنا عن عدد من المصادر المحتملة للتفضيلات السياسية للمواطنين المصريين. وهذه التفضيلات ستكون بمثابة متغيرات تابعة نسعى لتفسيرها على نحو ما سيرد تفصيله. وتنبع أهمية التعرف على خصائص الناخبين المصريين والبحث في العلاقات السببية بين خصائصهم الديموجرافية والسياسية وتفضيلاتهم الانتخابية من أن الدراسات المعقودة في هذا الصدد من الندرة بحيث يظل الناخب المصري أشبه بالصندوق المغلق الذي له مخرجات سواء من السلبية أو التصويت الخدمي والشخصي دون توفر ما يكفي من البيانات الميدانية التي تكشف عن ما يعتدل في ذهنه من حسابات. وتأمل هذه الدراسة أن تأخذ التراكم العلمي في هذا الصدد خطوة في الاتجاه الصحيح.

١. المتغيرات التابعة:

هناك متغيرات أربعة ذات صلة مباشرة بالانتخابات التشريعية ٢٠٠٥ وهذه المتغيرات التابعة هي:

١- خصائص المواطنين المصريين الذين يدعمون استمرار الحزب الوطني في السلطة، وقد تم الاستدلال على هذا المتغير بسؤال مباشر نصه:

- من مصلحة مصر أن يظل الحزب الوطني في الحكم في مرحلة ما بعد الرئيس مبارك.
(١) أرفض بشدة، (٢) أرفض، (٣) محايد، (٤) أوافق، (٥) أوافق بشدة

ويعد السؤال مؤشرا سليما (valid) ويعتمد عليه (reliable) في قياس متغير التقارب السياسي مع الحزب الوطني بحكم أن الذي يرى أن الأكثر قربا من الحزب الوطني وتفضيلا لسياساته يرغب في استمرار هذا الحزب في السلطة بغض النظر عن شخص قيادة الحزب. وحتى عند تغيير هذا السؤال بمتغير صوري^{٣٣} (يعطي ١ لمؤيدي الحزب الوطني و صفر لما دون ذلك) كانت النتيجة متسقة تماما بما يعني أن السؤالين قاسا المتغير المقصود على نحو سليم (valid) ويعتمد عليه (reliable).

٢- خصائص المواطنين المصريين الأقرب سياسيا لجماعة الإخوان المسلمين، وقد تم الاستدلال على هذا المتغير بسؤال مباشر نصه:

- من بين الأحزاب والقوى السياسية التالية، أي منها تعتقد أنك أقرب إليه سياسيا:

(١) الحزب الوطني. (٢) الإخوان. (٣) الوفد الجديد. (٤) التجمع. (٥) الناصري. (٦) الغد. (٧) حركة كفاية. (٨) لا أتفق مع أيهم.

وقد تم خلق متغير صوري يتم تكويده على أساس قيمة ١ لمن اختاروا "الإخوان" كالقوة الأقرب إليهم سياسيا ويتم تكويده بالقيمة صفر لمن اختاروا غيرها من القوى السياسية. ويعد السؤال مؤشرا سليما (valid) ويعتمد عليه (reliable) في قياس متغير التقارب السياسي مع جماعة الإخوان المسلمين بحكم وضوح السؤال وتقديم كافة البدائل السياسية الجادة المتاحة على الساحة المصرية. ولهذا المتغير أهميته حيث إن الإخوان يمثلون الفصيل الإسلامي الأكبر في الحياة السياسية المصرية والعربية ويشكلون جناح المعارضة الأعلى صوتا والأكثر تنظيما كبديل عن النخب القائمة.

٣- خصائص المواطنين المصريين الذين يصوتون لصالح المرشح المناسب بغض النظر عن الديانة، وقد تم الاستدلال على هذا المتغير بسؤال نصه:

- ينبغي أن يعطي المصري صوته لمن يمثله في الانتخابات بغض النظر عن الديانة (مسلم أو مسيحي).

(١) أرفض بشدة (٢) أرفض (٣) محايد (٤) أوافق (٥) أوافق بشدة

ولهذا المتغير قيمته العلمية والعملية لأنه يدرس بعدا من أبعاد ثقافة المواطنة الديمقراطية التي تقوم على التسامح السياسي والثقة في أبناء الوطن ممن لا ينتمون لنفس الديانة. وهي خاصية كانت شائعة في مصر ما قبل الثورة بمعدل أعلى كثيرا مما هي عليه الآن؛ فالبرلمانات المصرية منذ عام ١٩٦٤ لم تشهد تمثيلا للأقباط المنتخبين بأكثر من ١%. ويستثنى من ذلك برلمان عام ١٩٨٧ الذي أنتخب فيه ٦ من الأقباط على قوائم الأحزاب المختلفة أي حوالي ٢% من المنتخبين، في حين كان متوسط نسبة أعضاء البرلمان في مرحلة ما قبل الثورة حوالي ١٠%^{٣٤}. في مرحلة ما قبل الثورة ويعد السؤال مؤشرا سليما (valid) ويعتمد عليه (reliable) في قياس هذا المتغير بحكم وضوحه ونفاذه لصلب قضية المواطنة بحكم أن من يفكر في ديانة من يعطي له صوته قبل أن يتخذ قرار التصويت يعلي من قيمة التماثل العقدي على حساب المشاركة في الوطن.

٤- خصائص المواطنين المصريين الذين يدعمون حقوق المرأة السياسية، ويكتسب هذا المتغير أهميته من الحديث السائد رسميا وإعلاميا وحزبيا وأكاديميا عن دعم حقوق المرأة بصفة عامة والسياسية في الوقت الذي يظل العائد النهائي ضعيفا للغاية حيث لم تصل سوى أربع سيدات إلى مجلس الشعب من خلال الانتخابات. ومن هنا يثور التساؤل بشأن خصائص المواطنين المصريين الذين يدعمون (وبمفهوم المخالفة خصائص الذين لا يدعمون) حقوق المرأة السياسية وبمفهوم المخالفة خصائص المواطنين الذين لا يدعمون هذه الحقوق.

والسؤال المستخدم كمؤشر على هذا المتغير نصه:

- لو أرادت المرأة المشاركة في الحياة السياسية فإن مشاركتها ينبغي أن تنحصر في:

(١) التصويت في الانتخابات فقط. (٢) التصويت والترشح للمناصب العامة. (٣) تولي الوزارة وصولاً إلى منصب رئيس الوزراء. (٤) تولي منصب رئاسة الجمهورية مع كل ما سبق.

ويعد هذا السؤال مؤشراً سليماً (valid) ويعتمد عليه (reliable) في قياس متغير دعم حقوق المرأة السياسية بسبب الوضوح ودقة البدائل المتاحة وتدرجها على متواصل من أقل أشكال المشاركة وصولاً إلى قمتها.

٢. المتغيرات المستقلة:

اشتملت استمارة المقابلات على عدد من المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تسهم في فهم بعض جوانب المتغيرات

التابعة السابقة. ويمكن تقسيم هذه المتغيرات المستقلة إلى أربعة أنواع:

١- الخصائص الديموجرافية وهي على سبيل الحصر^{٣٥}: العمر (سؤال ١)، النوع (إناث أم ذكور، السؤال ٢)، مستوى التعليم (السؤال ٤)، الديانة (مسلم أم مسيحي، السؤال ٥)، الرضا عن الدخل (السؤال ٦)، التمسك ببعض مظاهر الدين (مقياس يجمع مؤشرين المواظبة على الصلاة (السؤال ٧)، وقراءة الكتاب المقدس سواء كان القرآن أو الإنجيل، (السؤال ٨).

٢- مصادر المعلومات والآراء السياسية الأكثر مصداقية: وهذا النوع من المتغيرات يشمل أسئلة عن مصادر الأخبار (المرئية والمسموعة) التي يتق فيها كل مبحث (مصرية أو غير مصرية، السؤال ١٠)، ومدى الاتفاق مع وجهات النظر التي يبديها المثقفون المؤيدون للحكومة (السؤال ١١)، ومدى الاتفاق مع وجهات النظر التي يبديها قادة المعارضة (السؤال ١٢)، ومدى الاتفاق مع وجهات النظر التي يبديها المفكرون الإسلاميون (السؤال ١٣).

٣- المواقف السياسية تجاه عدد من القضايا المطروحة على الساحة السياسية في مصر: وهذه القضايا هي دعم المصريين الذين يتظاهرون من أجل حقوقهم السياسية (السؤال ١٥)، أولوية تأمين العمل الشخصي على طبيعة نظام الحكم ديمقراطياً كان أو مستتبداً (السؤال ١٦)، ومدى الاعتقاد بأولوية عمل المرأة على الرجل بغض النظر عن الكفاءة (السؤال ١٧)، ومدى دعم حقوق المسيحيين المصريين في المشاركة السياسية وتولي المناصب العام (السؤال ٢٤).

٤- المواقف السياسية تجاه أولويات المجتمع والأولويات التي وضعها الباحث للمبوحثين ذكرت صراحة على النحو التالي (السؤال ٢٢): اختر أهم موضوع تعتقد أنه أولى بالاهتمام الحكومي من بين ما يلي:

(١) البطالة، (٢) تطبيق الشريعة، (٣) إصلاحات ديمقراطية، (٤) الوحدة العربية، (٥) إقامة دولة فلسطينية.

وقد تم إعادة توكيد هذه البدائل الخمس في خمسة متغيرات صورية وتم ضبطها في خمسة نماذج اندحار متعدد مع

غيرها من المتغيرات المستقلة.

بعد تحديد المتغيرات التابعة والمستقلة تم استخدام برنامج STATA 8 في اختبار النماذج المختلفة لكل من المتغيرات

التابعة. وقد كان اختيار Ordered Logit Regression على أساس أن المتغيرات التابعة الأولى (تأييد الحزب الوطني) والثالث (تغليب المواطنة على العقيدة عند التصويت) والرابع (الدفاع عن حقوق المرأة السياسية) اعتمدت على أسئلة أدت إلى متغيرات ترتيبية (ordinal variables).^{٣٦} أما المتغير التابع الثاني وهو تأييد الإخوان المسلمين فقد استخدم Logistic Regression Binary بحكم أن المتغير التابع صوري (أي يأخذ قيمتين فقط: صفر و ١) كما صحت بهذا التقاليد الاقتصاد القياسي والإحصاء التطبيقي.^{٣٧} ويلخص الجدول (٤) نتائج النماذج الانحدارية المختلفة ولتسهيل تفسير الجداول الإحصائية فإن المتغير الذي يعلوه معاملته (***) أو (**) أو (*) يكون ذا معنوية إحصائية أي تأثير مقبول إحصائياً على المتغير التابع بدرجة ثقة ٩٩% و ٩٥% و ٩٠% على الترتيب. ويعتمد اتجاه التأثير (سلباً أو إيجاباً) على إشارة المعامل (+ أو -).

خامساً: استنتاجات الدراسة

أ. خصائص الذين يؤيدون استمرار الحزب الوطني في الحكم

حقق الحزب الحاكم نسبة نجاح بلغت ٣٣,٥٥% في الجولات الانتخابية الثلاث بعد أن أخفق ٢٨٧ مرشحاً رسمياً له سماهم قبل الانتخابات من إجمالي ٤٣٢ فقط بدلاً من ٤٤٤ مقعداً إجمالاً، بعد أن أوقفت الانتخابات في ٦ دوائر (١٢ مقعداً) تنفيذاً لأحكام قضائية. وتعني هذه النسبة أن الحزب حصل تقريباً على ٦ مليون صوتاً في انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، أي ٢٦% من أصوات المقيدين في جداول الانتخابات (٣٢ مليون) و ١٣% من القوة التصويتية للذين جاوزوا سن الـ ١٨ (٤٥ مليون). وهنا يثور التساؤل بشأن خصائص هذه الكتلة المؤيدة للحزب الوطني والتي بلغت نسبتها في العينة حوالي ٢٠% من المبحوثين في مقابل ١٦% من العينة اختارت جماعة الإخوان باعتبارها الأقرب إليها سياسياً وحوالي ٤١% اعتبروا أن كافة القوى المطروحة على الساحة السياسية لا تعبر عنه. وبالنظر إلى الجدول (٤) فإنه يمكن استنتاج أن تأييد استمرار الحزب الوطني في الحكم يرتبط بعدد من المتغيرات الديموجرافية مثل التأثير السلبي للتعليم على تأييد الحزب الوطني. فكلما ازداد المصريون تعليماً، قل دعمهم للحزب الوطني. ومثل هذه النتيجة تؤيد الكثير من المقولات التي قاله بها عدد من رموز المعارضة والصحفيين أثناء الانتخابات التشريعية بأن بقاء الأمية في مصلحة الحزب الوطني.^{٣٨} ورغم أن هذا البحث لا

يستطيع أن يثبت أو ينفي إذا كانت هناك سياسة متعمدة يتبناها الحزب الوطني في اتجاه عدم القضاء على الأمية، لكن يبدو أن التعليم يرفع سقف التوقعات والنزعة لنقد الأوضاع الراهنة عند المتعلمين ويجعل تكلفة المعرفة والحصول على المعلومات أقل مقارنة بغير المتعلم الذي يميل إلى قبول الوضع الراهن. وبالتالي فالتعليم المصري، بكل عيوبه، يقلل من دعم المصريين للحزب الوطني. بيد أن المفارقة أن دراسات عديدة سابقة تشير إلى أن المتعلمين المصريين لا يقبلون على التصويت في الانتخابات مقارنة بغير المتعلمين³⁹ وهو ما يعني عقبة في طريق تداول سلمي للسلطة في مصر إن لم يقبل المتعلمون على المشاركة في الانتخابات العامة.

وفي المقابل فإن هناك فرقا معنويا بين دعم المسيحيين المصريين للحزب الوطني ودعم المسلمين له. فالمسيحيون، كمجموعة، أكثر دعما من المسلمين، كمجموعة، للحزب الوطني. وعلى حد تعبير إحدى المسيحيات فإن "الحزب الوطني يقف حاميا للأقباط من الجماعات الإسلامية". وعلى حد تعبير مسيحي آخر: "الشيطان الذي نعرفه أفضل من الشيطان الذي لا نعرفه."

ويأتي المتغير الديموجرافي الثالث الذي له تأثير معنوي إحصائيا على تأييد المصريين للحزب الوطني وهو التمسك ببعض مظاهر الدين. وهو متغير بني كمي لخصيلة جمع إجابات المبحوثين على سؤالين بشأن المحافظة على الصلاة والانتظام في قراءة الكتاب المقدس (القرآن بالنسبة للمسلمين) والإنجيل (بالنسبة للمسيحيين). ولم تتغير نتيجة التحليل حين استخدم الباحث أيا من المؤشرين الأصليين بدلا من الجمع بينهما في المقياس المشار إليه. ويقترح التحليل الإحصائي المتاح بناء على هذه البيانات أن الأكثر تمسكا بهذين المظهرين من مظاهر الدين، أو بأي منهما، أقل دعما للحزب الوطني. وعندما عزلت تأثير⁴⁰ التغير في الديانة تبين أن المتدينين المسلمين أكثر رفضا للحزب الوطني من غير المتدينين المسلمين. أما المتدينون المسيحيون، وفقا لهذين المعيارين من معايير الدين،⁴¹ فلم يختلفوا عن غير المتدينين المسيحيين؛ أي أن الدين لا تأثير له على (عدم) تأييد الحزب الوطني عند المسيحيين لكن له تأثير سلبي على دعم الحزب الوطني عند المسلمين.

المجموعة الثانية من المتغيرات ارتبطت بمصادر المعلومات والآراء السياسية والتي تتمتع بثقة المواطنين المصريين. ومن الواضح أنه كلما أتيح للمواطن الفرصة لمتابعة مصادر معلومات وأفكار عبر قنوات غير مصرية، كانت لديهم نزعة لعدم تأييد الحزب الوطني وهو ما يمكن تفسيره بمساحة النقد المتاحة في القنوات والمحطات الإذاعية والتلفزيونية الموجودة خارج حدود الوطن (مثل الجزيرة، العربية، هيئة الإذاعة البريطانية) مقارنة بالقنوات المحلية. وهو ما يفسر لماذا تنجح أجهزة الإعلام المصرية على انتقاء من يطلون من شاشاتها وأجهزة إعلامها الرسمية على المواطنين المصريين بحكم أن النقد الوارد على ألسنة المثقفين والساسة المعارضين في أجهزة الإعلام غير المصرية يرفع الوعي عند المواطن المصري بسلبيات واقعه السياسي وبالتالي يؤثر على تفضيلاته السياسية.

ومما يؤكد صحة النتيجة السابقة وجود علاقة إيجابية بشأن تأثير ثقة المواطنين المصريين في الآراء التي يبديها المفكرون المؤيدون للحكومة على تأييد الحزب الوطني وعلاقة عكسية لتأثير الثقة الآراء التي يبديها السياسيون المعارضون والمفكرون الإسلاميون على دعم الحزب الوطني. ويمكن على هذا الأساس التنبؤ بأن خلق فضاء إعلامي غير حكومي يزيد من مصادر المعلومات والأفكار المتاحة للمواطن المصري لن يكون في مصلحة دعم بقاء الحزب الوطني في السلطة. المجموعة الثالثة من المتغيرات خاصة بتوجهات المواطنين المصريين بشأن عدد من القضايا المطروحة على الساحة السياسية، فكلما زاد دعم المواطنين المصريين للمظاهرات المطالبة بالحقوق السياسية، قل دعمهم للحزب الوطني. وهي نتيجة تبدو مفهومة حيث إن كثيرا من المصريين المطالبين بمزيد من الحقوق السياسية يرون أن الحزب الوطني هو العقبة في هذا التحول.

وكلما أيد المواطنون المصريون أولوية تأمين العمل الشخصي لهم، قل اهتمامهم بشكل نظام الحكم ديمقراطيا كان أو غير ديمقراطي. وهو ما يتفق مع النظرية السائدة في تفسير التصويت الاقتصادي أي "pocket voting" وهو ما يعني نزعة البعض للتصويت لصالح من هم في السلطة إذا شهدوا تحسنا في أوضاعهم الاقتصادية والتصويت ضد الحكومة القائمة إذا شهدوا تراجعها في أوضاعهم الحكومية.⁴² ونفس هذا المعنى عبرت عنه إحدى الدراسات بمفهوم "الزبائنية السياسية" التي يتحول فيها الناخب إلى زبون يتنافس المرشحون عليه حتى ولو بشرائه بالمال والخدمات. وإن صح هذا التحليل فالمواطن الذي يريد تحقيق مصالحه المباشرة بغض النظر عن مدى ديمقراطية نظام الحكم يميل لدعم الحزب الذي يميل إلى تبني هذا الاتجاه في توجهه العام. فهناك أولوية من وجهة نظر رموز الحزب الوطني للخدمات والإصلاح الاقتصادي على حساب التحول الديمقراطي. وقد صرح بهذا رئيس الوزراء الحالي، د. أحمد نظيف، عندما أشار إلى أن المواطن المصري ليس معنيا بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وإنما بالحصول على فرصة عمل وتعليم وعلاج.⁴³

جدول (٤): ملخص نتائج جداول الانحدار

| المتغيرات المستقلة | المتغيرات التابعة | دعم الحزب الوطني | دعم الإخوان | تصويت المواطنة دون العقيدة | الدفاع عن حقوق المرأة السياسية |
|---|-------------------|--------------------------------|--------------------|----------------------------|--------------------------------|
| أ. الخصائص الديموجرافية | | | | | |
| ١- العمر | | -0.002 (.002) | -0.002 (.006) | .013*** (.004) | -.010*** (.004) |
| ٢- الإناث | | 0.044 (.063) | .342* (.182) | -.156 (.106) | .678*** (.109) |
| ٣- مستوى التعليم | | -0.112** (.046) | .168 (.132) | .043 (.100) | -.076 (.084) |
| ٤- المسيحيون | | 0.449*** (.129) | أسقطت من التحليل | .424 (.372) | -.131 (.229) |
| ٥- الرضا عن الدخل | | 0.014 (0.033) | .057 (.094) | -.090 (.056) | .036 (.058) |
| ٦- التمسك ببعض مظاهر التدين (الصلاة وقراءة الكتاب المقدس) | | -0.089** (0.042) | .402*** (.119) | -.133** (.066) | -.159*** (.068) |
| ب. مصدر المعلومات والآراء | | | | | |
| ١- متابعة القنوات غير المصرية | | -.275*** (.062) | .331* (.182) | -.097 (.104) | .169* (.101) |
| ٢- الثقة في المفكرين المؤيدين للحكومة | | 0.437*** (0.032) | -.306*** (.089) | .015 (.062) | .131*** (.059) |
| ٣- الثقة في السياسيين المعارضين | | -0.128*** (.032) | .023 (.087) | .078 (.059) | -.003 (.059) |
| ٤- الثقة في المفكرين الإسلاميين | | -0.065* (.034) | .846*** (.111) | -.012 (.063) | -.115** (.058) |
| ج. المواقف السياسية | | | | | |
| ١- دعم المظاهرات | | -.176*** (.027) | .117* (.0799) | .094* (.049) | -.008 (.049) |
| ٢- أولوية تأمين العمل الشخصي على الديمقراطية | | 0.040* (0.024) | -.028 (.067) | -.073* (.043) | .029 (.043) |
| ٣- أولوية العمل للرجل على المرأة | | 0.008 (.022) | .249*** (.062) | -.103*** (.039) | -.501*** (.043) |
| ٤- دعم حقوق المسيحيين السياسية | | 0.100*** (.036) | -.451*** (.118) | .986*** (.074) | .823*** (.081) |
| د. الحكومة لا بد أن تعطي الأولوية لـ: | | | | | |
| ١- البطالة | | .244*** (.065) | -.310* (.184) | .341*** (.106) | .113 (.108) |
| ٢- الديمقراطية | | -.189*** (.085) | -.550** (.265) | .250* (.138) | .478 (.134) |
| ٣- الشريعة | | -.197*** (.076) | .629*** (.179) | -.496*** (.125) | -.589*** (.134) |
| ٤- تحرير فلسطين | | -.162 (.231) | -.236 (.713) | -.168 (.403) | .231 (.357) |
| ٥- الوحدة العربية | | 0.078 (.111) | -.208 (.319) | -.149 (.191) | .083 (.186) |
| | | .271 | .211 | .096 | .156 |
| | | | | | = Pseudo R ² |
| | | Ordered Logit Regression (OLR) | Logistic Reg. | OLR | الأداة الإحصائية المستخدمة |

ملاحظات: Robust Standard Errors using STATA 8.0, N=2180

*** المتغير ذو تأثير عند مستوى معنوية ١%، ** عند مستوى معنوية ٥%، * عند مستوى معنوية ١٠%

ويشير جدول (٤) أيضا إلى أنه كلما دعم المواطنون المصريون الحقوق السياسية للمسيحيين المصريين، زاد دعمهم للحزب الوطني. وهذه نتيجة تحتاج شيئا من تسليط الضوء حيث إن الحزب الوطني، رغما عن ما يوجه إليه من انتقادات بحكم عدم ترشيحه لعدد كاف من الأقباط، يظل عند كثير من المتعاطفين مع حقوق المسيحيين السياسية، بغض نظر عن ديانتهم، البديل الأفضل من البديل المحتمل، صدقا أو كذبا، وهو التيار الإسلامي وعلى قمته جماعة الإخوان المسلمين.

المجموعة الرابعة من المتغيرات ترتبط بالقضايا ذات الأولوية على أجندة الدولة. فأولئك الذين يعطون أولوية لعلاج مشكلة البطالة أميل لدعم الحزب الوطني. بيد أن أولئك الذين يعطون الأولوية للديمقراطية من ناحية وتطبيق الشريعة من ناحية ثانية يميلون إلى عدم تأييد الحزب الوطني. أما بشأن قضية تحرير فلسطين والوحدة العربية فلا يوجد فرق في تأييد الحزب الوطني أو عدم تأييده بسبب (عدم) أولوية هاتين القضيتين. وتبدو هذه النتيجة متسقة مع السياق العام لأولويات الحزب الوطني في عهد الرئيس مبارك من حيث الاهتمام الشديد بقضايا الإصلاح الاقتصادي والحذر الشديد في قضايا الإصلاح السياسي.

ب. خصائص المتعاطفين مع الإخوان

في انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، حصل الإخوان على حوالي ٢ مليون صوت من ٣٢ مليون مواطن مقيد في الجداول الانتخابية (أي ٦%) وحوالي ٤% من القوة التصويتية الإجمالية للمصريين فوق سن الـ ١٨ (وهم إجمالا ٤٥ مليون مواطن).

بالعودة إلى جدول (٤)، وعلى مستوى الخصائص الديموجرافية يبدو أن المتغيرين الوحيدين اللذين لهما معنوية إحصائية هما: النوع والتمسك ببعض مظاهر الدين. فالإناث أكثر ميلا لاختيار جماعة الإخوان باعتبارها القوى السياسية الأقرب لهن من الذكور وهي نتيجة تبدو مثيرة للتأمل في ظل الإدعاءات بأن الجماعة لا تحترم مساواة المرأة بالرجل وتدعو إلى عودة المرأة إلى المنزل. كما أن التمسك بأداء الصلوات والانتظام في قراءة القرآن يرتبطان بمزيد من التعاطف مع جماعة الإخوان المسلمين. وهذا الاستنتاج الأخير ليس مفاجئا بحكم الدور الدعوي للجماعة والانطباع العام بأن الجماعة تمثل مقولة "الإسلام دين ودنيا".

وبشأن مصادر المعلومات والآراء السياسية فإن الأقل ثقة ومتابعة في القنوات الإذاعية والتلفزيونية المصرية مقارنة بغيرها يجدون الإخوان المسلمين أقرب إليهم سياسيا، وهو ما ينطبق كذلك على المفكرين المؤيدين للحكومة المصرية. فكلما قلت ثقة المواطنين في هؤلاء المثقفين كانوا أقرب إلى الإخوان المسلمين سياسيا، والعكس صحيح بشأن الثقة في المفكرين الإسلاميين. ولسهم السببية رأسا، فمن الوارد أيضا أن يكون انتماء المواطن المصري لجماعة الإخوان وتعاطفه معها يدفعه لأن يكون أقل ثقة في المفكرين المؤيدين للحكومة وأكثر ثقة في المفكرين الإسلاميين.

أما بشأن المواقف السياسية التي يتبناها مؤيدو جماعة الإخوان فإنهم أكثر دعما للمظاهرات التي تخرج للمطالبة بالحقوق السياسية للمصريين، كما أنهم يعطون أولوية لحق الرجل في العمل على حساب حق المرأة كما أنهم أقل دعما لحقوق المسيحيين المصريين السياسية.

وبخصوص أولويات الحكومة من وجهة نظر المتعاطفين مع جماعة الإخوان المسلمين، فإنه من نافلة القول إن المنتمين للجماعة يرون أولوية تطبيق الشريعة الإسلامية، أي كان تعريفهم لها، على ما عداها من بدائل مثل محاربة البطالة، تحقيق الديمقراطية، إقامة دولة فلسطينية أو تحقيق الوحدة العربية. بل كلما أعطى المواطن المصري وزنا أقل لمشكلة البطالة وكذا لقضية الديمقراطية في مصر وأكبر لتطبيق الشريعة الإسلامية، اختار أن تكون جماعة الإخوان الأقرب إليه سياسيا. وهي نتيجة تبدو متناقضة مع الكثير من المقولات التي يرفعها العديد من المفكرين الإسلاميين مثل فهمي هويدي الذي يرى أن تطبيق الديمقراطية مقدم على تطبيق الشرعية مثلما الشارع مقدم على المسجد تقديم ترتيب لا تقديم تفضيل؛ بمعنى أن الشريعة لا بد أن تكون اختيارا ديمقراطيا من قبل المواطنين^{٤٤}، وكذا تعليق الشيخ يوسف القرضاوي بأن "الحرية هي الحل"^{٤٥}.

ولا يختلف مؤيدو الإخوان عن غيرهم بشأن قضيتي الوحدة العربية وإقامة دولة فلسطينية بما يعني أن هذه قضايا تحظى بدرجة من التقارب الثقافي والاتفاق العام بغض النظر عن الانتماء السياسي.

ج. خصائص مؤيدي التصويت على أساس المواطنة دون العقيدة

شاعت قضية التربية على المواطنة وإعداد المواطن من أجل أن يتعامل مع بني وطنه على أنهم "نظراء له في الخلق" إن لم يكونوا "إخوة له في الدين" كما قال الإمام علي كرم الله وجهه. وحمل لواء هذه المدرسة الفكرية عدد من كبار رجال الفكر والفلسفة مثل الدكتور محمد سليم العوا والمستشار طارق البشري والدكتور سليمان قلادة وسار على دربهم آخرون.^{٤٦} وقد تتيح البيانات المتاحة معرفة بعض مناطق الضعف والقوة في بنية علاقات المواطنة بين أبناء الوطن الواحد لا سيما مع زيادة مناخ الاحتقان الطائفي في مصر مؤخرا.

فالسؤال رقم ٢٥ من استمارة المقابلات يسأل بوضوح شديد عن مدى موافقة المواطن المصري على أن يعطي صوته لمن يستحق بغض النظر عن الديانة. وتحليل خصائص من أجابوا عن هذا السؤال بالإيجاب يتبين أن الذين يدعمون حقوق

المواطنة بغض النظر عن الدين هم ديموجرافيا الأكبر عمرا والأقل التزاما وانتظاما في التمسك ببعض مظاهر التدين (المحافظة على الصلاة وقراءة الكتاب المقدس (القرآن أو الإنجيل)). ولم يكن هناك تأثير للنوع ومستوى التعليم والانتماء إلى ديانة دون أخرى أو الرضا عن الدخل في نزعة المصريين للتصويت على أساس المواطنة. وهناك عدد من النقاط تستحق المناقشة في هذا الصدد. فعدم وجود تأثير للديانة على التصويت على أساس المواطنة يعني أنه لا يوجد فرق بين المسلم والمسيحي في نظرتهم لقضية المواطنة وهو ما يمكن تفسيره بأن كلا الفئتين، مسيحيين ومسلمين، يقعون تحت دائرة تأثير متغيرات متشابهة بما لا يجعل لأي من الفئتين تميزا فيما يتعلق بالتصويت على أساس المواطنة أو على أساس الدين. وبشأن تأثير العمر، فإن هناك من أبدى ملاحظة تتوافق مع استنتاجات هذه الدراسة بأن الأجيال الأكبر عمرا أكثر تسامحا سياسيا من الأصغر وقد دلل البعض على ذلك بأن أكثر المشاركين في أعمال العنف والتوتر الطائفي بين المسلمين والمسيحيين هم من الشباب بما يشكل تحديا متزايدا أمام مستقبل المواطنة وتماسك النسيج الاجتماعي والسياسي في مصر.^{٤٧}

أما بشأن التأثير السلبي لتمسك البعض بمظاهر التدين على المواطنة فهو من القضايا التي أبدت دراسات نظرية عديدة التخوف منها^{٤٨} بحكم أن "تدوين السياسة" و"تسييس الدين" قد يقوضان وحدة النسيج الوطني المصري. والمثير للتأمل في البحث الذي بين أيدينا أنه يرجح أن الأكثر التزاما بمظاهر التدين، مسلمين ومسيحيين على السواء، أقل استعدادا للتصويت على أساس المواطنة بما قد يعرض وجهة النظر القائلة بأن نمط التدين السائدة في مرحلة ما بعد الانفتاح يغذي صورا سلبية نمطية عن الآخر الديني.^{٤٩} وهنا يطرح هذا البحث القضية من منظور أن هناك مشكلة حقيقية في طبيعة الدور الذي تقوم به الجهات القائمة على رعاية المتدينين سياسيا سواء المسجد أو الكنيسة أو ما يرتبط بهما من قادة رأي.

وبالنظر إلى تأثير متغير التعليم على التصويت على أساس المواطنة، فإن دراسي مؤسسات التنشئة السياسية يعولون كثيرا على دور مؤسسات التعليم في شحذ مناخ المواطنة وبناء العقلية المنفتحة على أبناء الديانات الأخرى.^{٥٠} بيد أن مستوى التعليم كان له تأثير إيجابي لكنه غير أصيل non-robust ظهر في معادلة الانحدار البسيطة^{٥١} لكنه فقد قدرته التفسيرية حينما وضع في معادلة الانحدار المتعددة مع غيره من المتغيرات المستقلة الأخرى وعلى هذا فإنه لا يوجد فرق معنوي بين المتعلمين وغير المتعلمين في نظرتهم لمسألة التصويت على أساس المواطنة بغض النظر عن الديانة بما يطرح تساؤلات عدة عن الفلسفة والدور الذي تقوم به المؤسسات التعليمية في مصر والتي يبدو أنها تتجنب مناقشة قضايا تمس الأديان حتى لا تثير الحساسيات ولكنها تخلق فراغا تملؤه مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية الأخرى لا سيما دور العبادة.

وبشأن مصادر المعلومات والآراء السياسية، فإن التصويت على أساس المواطنة لم يكن مرتبطا بأي مصدر معلومات أو آراء دون آخر بما يعني أن الثقة في مصدر محدد للمعلومات والأفكار السياسية لا تأثير له، سلبا أو إيجابا، على قضية التصويت على أساس المواطنة أو على أساس العقيدة. وهي نتيجة تعظم مرة أخرى من الدور الذي تلعبه مؤسسة التنشئة الأهم في هذه الحالة وهي المؤسسة الدينية بحكم أنها الأكثر ارتباطا بمظهري التدين المشار إليهما.

وبشأن المواقف السياسية التي يتخذها المصريون، ترجح البيانات المتاحة أنه كلما زاد دعم المواطن المصري للمظاهرات المطالبة بالحقوق السياسية، وكلما رفض تغليب مصلحته الشخصية (متمثلة في الحصول على عمل) على شكل نظام الحكم ديمقراطي أو غير ديمقراطي، وكلما رفض إعطاء أولوية للرجل على المرأة في الحصول على العمل، وكلما دعم الحقوق السياسية للمسيحيين، كان أكثر استعدادا للتصويت على أساس المواطنة. وهي إجمالا قيم تعبر عنها الأدبيات الغربية باعتبارها قيما ما بعد حداثة^{٥٢} فيها مساحة من الاستعداد للمشاركة في قضايا المجتمع وتغليب صالح المجتمع على الفرد والتعاطف مع الفئات الأضعف في المجتمع (المرأة والأقليات)، هذه القيم ترتبط بالتصويت بغض النظر عن الديانة.

وبشأن أولويات الحكومة كما أن ينبغي أن تكون من وجهة نظر المبحوثين، فإنه كلما وضع المواطن المصري أولوية للبطالة والديمقراطية ورفض أولوية الشريعة كان أكثر استعدادا للتصويت على أساس المواطنة بغض النظر عن العقيدة الدينية. إن صح التحليل السابق، فإن هناك تحديا إضافيا أمام كافة المعنيين بمستقبل التعايش بين أبناء هذا الوطن بحكم أن الانتظام في ممارسة بعض مظاهر التدين من ناحية فضلا عن إعطاء أولوية لتطبيق الشريعة على ما عداها من ناحية أخرى ترتبط بعلاقة عكسية مع التصويت على أساس المواطنة بغض النظر عن الديانة وهو ما قد يقتضي النظر ليس في النصوص الدينية بذاتها ولكن في السياقات والتفسيرات التي يتبناها القائمون على تفسيرها وتنزيلها على أرض الواقع.

د. خصائص الداعمين لحقوق المواطنة بغض النظر عن النوع (ذكر أم أنثى):

يكشف جدول (٤) عن عدد من المتغيرات التي تؤثر في توجهات المواطنين المصريين تجاه حقوق المرأة السياسية. فديموجرافيا، كلما تقدم العمر بالإنسان كان أقل ميلا لدعم حقوق المرأة السياسية وهي نتيجة تتعارض مع تأثير العمر الإيجابي على التصويت على أساس المواطنة بغض النظر عن الديانة التي أشرت إليها في النقطة السابقة. ويبدو من هذا الاستنتاج أن الأكبر عمرا، أكثر تسامحا، سياسيا، مع أبناء الدين الآخر بينما أقل تسامحا مع حقوق المرأة السياسية. كما أن المرأة أكثر تعاطفا مع حقوقها السياسية من الرجال، وهي نتيجة تبدو بديهية وتتحدى بعض المقولات التي تشير إلى أن المرأة تعزف باختيارها عن ممارسة حقوقها السياسية.^{٥٣} وترجح البيانات المتاحة أن الأكثر انتظاما في الصلاة وفي قراءة الكتاب المقدس (القرآن أو

(الإنجيل) كمؤشرين على الانتظام في ممارسة شعائر الدين أقل ميلا لمساندة حقوق المرأة السياسية، وهي بين المسلمين المنتظمين في ممارسة شعائر الدين أكثر منها بين المسيحيين المنتظمين في ممارسة شعائر الدين. ولا يمكن ارجاع هذا إلى نصوص الدين بقدر ما هي ترتبط بما هو شائع من تفسيرات وتأويلات دينية كجزء من الثقافة الشعبية للمصريين.

وبشأن مصادر المعلومات والآراء السياسية، فإن متابعة قنوات تليفزيونية وإذاعية غير مصرية يرتبط بزيادة دعم حقوق المرأة السياسية، كما أن الثقة في المفكرين المؤيدين للحكومة له كذلك تأثير إيجابي على تعاطف المصريين مع حقوق المرأة السياسية، وقد يعني ذلك أن الخطاب الثقافي والسياسي السائد بين المثقفين العضويين المرتبطين بالسلطة في مصر يميل لأن يعطي للمرأة حقوقها. وعلى العكس من ذلك، فإن الثقة، ومن ثم التأثير، بالمفكرين الإسلاميين له تأثير سلبي على تعاطف المواطنين المصريين مع حقوق المرأة السياسية. وقد يكون في هذه النتيجة ما يشير إلى أهمية النظرة النقدية المتأنية للخطاب الإسلامي بشأن حقوق المرأة السياسية.

وبشأن تأثير المواقف السياسية التي يتبناها المواطنون المصريون على دعم حقوق المرأة السياسية، فهناك، كما هو متوقع، علاقة سلبية بين أولئك الذين يؤيدون أولوية العمل للرجل على المرأة وبين دعم حقوق المرأة السياسية.

وعلى مستوى الأولويات الحكومية من وجهة نظر المواطنين المصريين، فإنه لم يكن هناك أي ارتباط بين أي من الأولويات ودعم أو غياب دعم المواطنين المصريين لحقوق المرأة باستثناء التأثير السلبي لأولوية تطبيق الشريعة الإسلامية على دعم حقوق المرأة السياسية. وهذه النتيجة تعد استمرارا لقراءة جامدة للدين تضع حقوق المرأة السياسية على طرف نقيض من أولوية تطبيق الشريعة الإسلامية.

سادسا: خاتمة

من الأهمية بمكان أن يعاد التأكيد على أن الشق الخاص بنتائج المقابلات التي أجريت مع عينة من المواطنين المصريين بشأن تفضيلاتهم السياسية كانت قائمة على عينة غير احتمالية وبالتالي هي تصلح:

- كأداة تحليل العلاقات السببية، أي تأثير متغير على آخر، وليست العلاقات الوصفية بشأن الأوزان المختلفة لشرائح المجتمع. بحكم أن العلاقة السببية تكون قائمة في المجتمع وتنعكس في العينات بغض النظر عن احتماليتها.
- كأداة لإنتاج فروض سببية قابلة للاختبار اللاحق.
- كنقطة بداية للمراكمة عليها وبالتالي تأكد من صحة الاستنتاجات الواردة فيها.

بتصوير يميل إلى تشبيهات البلاغة، فإن هذه الدراسة هي أقرب إلى صورة فوتوغرافية استاتيكية ظاهرية. فلا هي تصوير فيلمي ديناميكي يرصد الظاهرة في تطورها وديناميكياتها، وهو ما يتغلب عليه الباحثون الميدانيون باستخدام نفس أداة جمع البيانات على فترات زمنية متقاربة بما يخلق ما يسمى بالسلاسل الزمنية ولا هي أشعة اكس أو أشعة مقطعية تنفذ إلى ما هو باطن الظاهرة، وهو ما يتغلب عليه الباحثون الميدانيون بالمزاوجة بين المقابلات واستطلاعات الرأي وإجراء مقابلات مع النخب والباحثين المتخصصين.

وعلى هذا الأساس فإن المجتمع الأكاديمي العربي بصفة عامة بحاجة لأن يخطو خطوات أوسع نحو الاختبار الميداني للمقولات النظرية الكثيرة التي تعج بها الكتابات الأكاديمية والصحفية بل والمقولات المرسله التي يطلقها الساسة. وكانت هذه الدراسة مناسبة جيدة للتشكيك في مقولتي التصويت الاحتجاجي والتأثير التعبوي لشعار "الإسلام هو الحل". كما أنها رجحت أن المواطن المصري ليس غائبا عن الوعي السياسي بواقعه، بل هو عالم به ولديه رأي فيه وهذا الرأي ليس ثابتا بغض النظر عن الحوادث، ولكنه رأي متغير دون أن تكون له فعالية التأثير أو النزعة لتحويل المعرفة والوعي إلى سلوك سياسي يعبر عنه صاحبه بالمشاركة في التصويت في الانتخابات، خلا الأقلية. وهو أمر من المرجح أن يتغير في ظل التوترات الأربعة المرتبطة بالسلطوية التنافسية كما أشارت إليها الورقة.

كما رجحت الدراسة مجموعة من المتغيرات التي تفسر لنا لماذا يقبل المصريون على دعم الحزب الوطني وكذا على دعم الإخوان المسلمين وكذلك على الإعلاء من فكرة التصويت على أساس المواطنة بغض النظر عن العقيدة الدينية أو الانقسام النوعي بين ذكر وأنثى. وكان متغيرا زيادة التعليم وزيادة التعرض لقنوات إخبارية غير مصرية من أهم المتغيرات التي يمكن أن تفسر لماذا يقدم قطاع من المصريين على عدم تأييد الحزب الوطني. كما بدا أن للأقباط المصريين موقفا مؤيدا للحزب الوطني بصفة عامة، رغما عن بعض التحفظات، بحكم أن البديل الإسلامي سيعني معاناة أكبر لهم. كما يبدو أن الانتظام في ممارسة شعائر الدين بالنسبة للمسلمين له تأثير مهم جدا في تأييدهم لجماعة الإخوان المسلمين. بيد أن النزعة لتأييد الجماعة ارتبطت على نحو مباشر بنزعة نحو التحفظ على إعطاء المسيحيين المصريين كامل حقوقهم السياسية. وحتى وإن كان هذا الموقف يتناقض مع الموقف العلن لبعض قادة الجماعة ويتفق مع الموقف العلن لبعض آخر، فإن قواعد الجماعة والمتعاطفين معها وفقا لهذه البيانات المتاحة يبدوون أكثر تأثرا بالمواقف المتشددة في قمة السلطة في الجماعة. ويقف الانتظام في ممارسة شعائر الدين ووضع مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية موضع الأولوية على ما عداها في موقف التأثير السلبي بل وعقبة في مواجهة بناء مجتمع المواطنة الكاملة، مقاسا بالتصويت بغض النظر عن العقيدة الدينية والنوع (ذكر أو أنثى). ومن هنا فإن

على قادة الرأي العام الإسلامي أن يراجعوا خطابهم على نحو يعظم من قيمة الشراكة الكاملة في الوطن بدلا من الانتماءات الدينية الفرعية دون التقليل من أهميتها لاستقامة حياة الإنسان الأخلاقية.

ملحق (١)

قائمة الأسئلة المستخدمة في مقابلات العينة (ب)

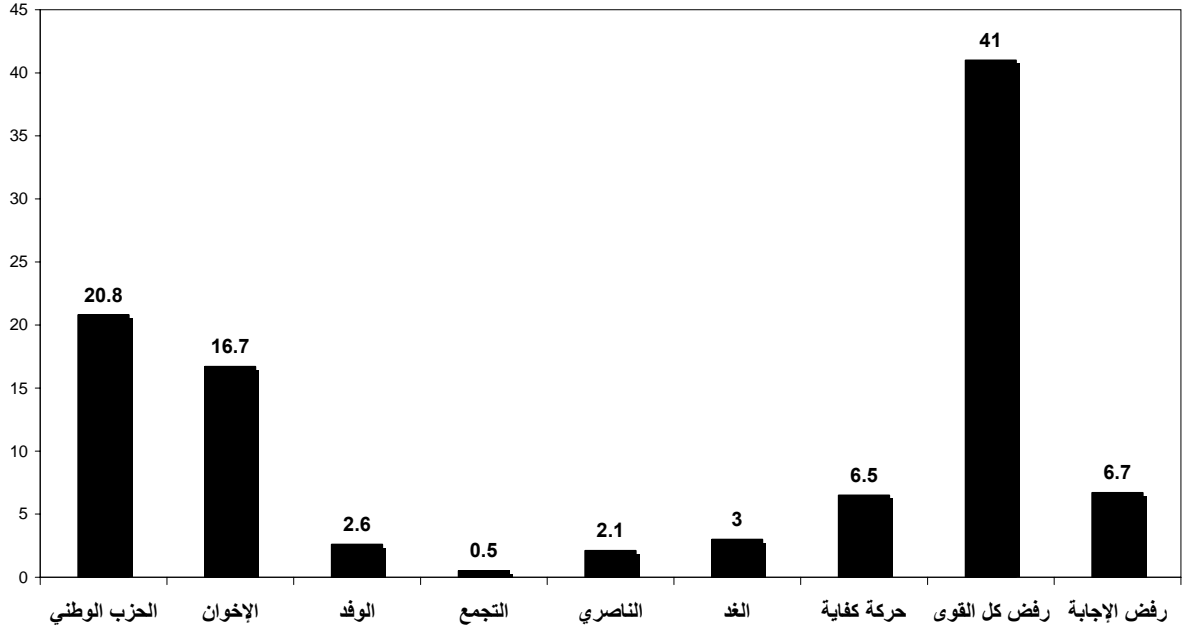
تحياتي، هذه قائمة بأسئلة مقابلات يجريها طلبة الفرقة الثالثة بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، للتدريب على كيفية صياغة أسئلة مقابلات علمية وتجميع البيانات وتحليلها، فأرجو منك الإجابة على الأسئلة الثلاثين التالية والذي لن يستغرق أكثر من خمس دقائق، مع تأكيدنا على أن إجابتك لهذا الاستطلاع لن تستخدم لأي أغراض غير علمية. وعلى هذا فإننا نرجو من سيادتكم عدم ذكر أي معلومات تكشف عن شخصيتك، ونرجو كذلك عدم الإجابة عن أي سؤال ترى أنك لا ترغب في الإجابة عليه. ولكم وافر الشكر.

- ١- السن: -----
- ٢- النوع: (١) أنثى (٢) ذكر ٣- المحافظة التي تنتمي إليها: -----
- ٤- درجة التعليم: (١) غير متعلم (٢) تعليم أساسي فقط (٣) تعليم ثانوي (٤) تعليم جامعي (٥) دراسات عليا
- ٥- الديانة: -----
- ٦- هل تعتقد أن مستوى دخلك: (١) كاف تماما لاحتياجاتك. (٢) كاف. (٣) كاف بالكاد (٤) غير كاف
- ٧- فيما يتعلق بالدين، فأنا: (١) لا أصلي مطلقا. (٢) أصلي أحيانا. (٣) أصلي بانتظام.
- ٨- فيما يتعلق بالقرآن (بالنسبة للمسلمين) والإنجيل (بالنسبة للمسيحيين):
(١) لا أقرأه مطلقا، (٢) أقرأه أحيانا، (٣) أقرأه بانتظام.
- ٩- أي الصحف التالية تثق في دقة معلوماتها عن الأوضاع السياسية في مصر؟ (اختر فئة واحدة فقط).
(١) الصحف القومية (مثل الأهرام، الأخبار، الجمهورية... إلخ) (٢) الصحف المستقلة (مثل: المصري اليوم، الأسبوع... إلخ) (٣) الصحف المعارضة (مثل الوفد، الأهالي، الغد... إلخ). (٤) لا أقرأ أيا منها. (٥) أقرأها ولا أتق في أي منها.
- ١٠- أي القنوات التليفزيونية والإذاعية (المصرية وغير المصرية) التي تتناول الشأن المصري وتثق في دقة نقلها للأخبار: ---
- ١١- أتفق مع وجهات النظر السياسية التي يبديها المثقفون المؤيدون للحكومة (مثل أسامة الباز أو مصطفى الفقي).
(١) أرفض بشدة (٢) أرفض (٣) محايد (٤) أوافق (٥) أوافق بشدة
- ١٢- أتفق مع وجهات النظر السياسية التي يبديها قادة المعارضة (مثل نعمان جمعة أو رفعت السعيد أو أيمن نور).
(١) أرفض بشدة (٢) أرفض (٣) محايد (٤) أوافق (٥) أوافق بشدة
- ١٣- أتفق مع وجهات النظر السياسية التي يبديها المفكرون الإسلاميون (مثل محمد عمارة أو محمد سليم العوا أو طارق البشري).
(١) أرفض بشدة (٢) أرفض (٣) محايد (٤) أوافق (٥) أوافق بشدة
- ١٤- من مصلحة مصر أن يظل الحزب الوطني في الحكم في مرحلة ما بعد الرئيس مبارك.
(١) أرفض بشدة (٢) أرفض (٣) محايد (٤) أوافق (٥) أوافق بشدة
- ١٥- أعتقد أن المصريين الذين يتظاهرون من أجل حقوقهم السياسية (مثل كفاية) جديرون بأن يدعمهم باقي المصريين.
(١) أرفض بشدة (٢) أرفض (٣) محايد (٤) أوافق (٥) أوافق بشدة
- ١٦- لو وجدت فرصة للعمل فإنك لن تهتم إذا كانت الحكومة ديمقراطية أو استبدادية.
(١) أرفض بشدة (٢) أرفض (٣) محايد (٤) أوافق (٥) أوافق بشدة
- ١٧- لو ارتفعت معدلات البطالة في مصر، فإن المرأة لا بد أن تتخلى عن عملها لصالح الرجل بغض النظر عن الكفاءة.
(١) أرفض بشدة (٢) أرفض (٣) محايد (٤) أوافق (٥) أوافق بشدة
- ١٨- ينبغي أن يثور المصريون على الأوضاع السياسية القائمة، إذا كان الحاكم مستبدًا.
(١) أرفض بشدة (٢) أرفض (٣) محايد (٤) أوافق (٥) أوافق بشدة
- ١٩- ينبغي أن يثور المصريون على الأوضاع السياسية القائمة، إذا كان الحاكم غير ملتزم دينيا.
(١) أرفض بشدة (٢) أرفض (٣) محايد (٤) أوافق (٥) أوافق بشدة
- ٢٠- ينبغي أن يثور المصريون على الأوضاع السياسية القائمة، إذا كان الحاكم عميلا للغرب.
(١) أرفض بشدة (٢) أرفض (٣) محايد (٤) أوافق (٥) أوافق بشدة
- ٢١- من بين الأحزاب والقوى السياسية التالية، أي منها تعتقد أنك أقرب إليه سياسيا:
(١) الحزب الوطني. (٢) الإخوان. (٣) الوفد الجديد. (٤) التجمع. (٥) الناصري. (٦) الغد.
(٧) حركة كفاية. (٨) لا أتفق مع أيهم.
- ٢٢- اختر أهم موضوع تعتقد أنه أولى بالاهتمام الحكومي من بين ما يلي:

- (١) البطالة (٢) تطبيق الشريعة (٣) إصلاحات ديمقراطية (٤) الوحدة العربية (٥) إقامة دولة فلسطينية
- ٢٣- لو أرادت المرأة المشاركة في الحياة السياسية فإن مشاركتها ينبغي أن تنحصر في:
 (١) التصويت في الانتخابات فقط.
 (٢) التصويت والترشح للمناصب العامة.
 (٣) تولي الوزارة وصولاً إلى منصب رئيس الوزراء. (٤) تولي منصب رئاسة الجمهورية مع كل ما سبق.
- ٢٤- لو أراد المسيحيون المصريون المشاركة في الحياة السياسية فإن مشاركتهم ينبغي أن تنحصر في:
 (١) التصويت في الانتخابات فقط.
 (٢) التصويت والترشح للمناصب العامة.
 (٣) تولي الوزارة وصولاً إلى منصب رئيس الوزراء. (٤) تولي منصب رئاسة الجمهورية مع كل ما سبق.
- ٢٥- ينبغي أن يعطي المصري صوته لمن يمثله في الانتخابات بغض النظر عن الديانة (مسلم أو مسيحي).
 (١) أرفض بشدة (٢) أرفض (٣) محايد (٤) أوافق (٥) أوافق بشدة
- ٢٦- هل شاركت في الانتخابات التشريعية الماضية (نوفمبر - ديسمبر ٢٠٠٥)؟ () نعم () لا
- ٢٧- أفضل من يخلف الرئيس مبارك في منصب رئيس الجمهورية من وجهة نظرك : -----
- ٢٨- من الأفضل أن يستغل المصريون بعض أيام و ليالي رمضان في أن ينظفوا الشوارع التي يسكنون فيها بدلاً من أن يؤدوا بعض النوافل.
 (١) أرفض بشدة (٢) أرفض (٣) محايد (٤) أوافق (٥) أوافق بشدة
- ٢٩- مظاهر الفساد البيروقراطي الموجودة في المجتمع المصري هي مسئولية الحكومة بالأساس.
 (١) أرفض بشدة (٢) أرفض (٣) محايد (٤) أوافق (٥) أوافق بشدة
- ٣٠- مظاهر الفساد البيروقراطي الموجودة في المجتمع المصري هي مسئولية المواطن بالأساس.
 (١) أرفض بشدة (٢) أرفض (٣) محايد (٤) أوافق (٥) أوافق بشدة

ملحق (٢)

توزيع استجابات المبحوثين على سؤال: أي القوى السياسية الآتية أقرب إليك سياسيا (سؤال ٢١)؟
(نسب مئوية)



الهوامش

- ¹ يتوجه الباحث بكل الشكر لكل طلاب قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية الذين شاركوا في إجراء المقابلات التي على أساسها تم اختبار المقولات الأساسية الموجودة في هذا البحث.
- ² Sartori, Giovanni. 1962. *Democratic Theory*. Detroit: Wayne State University Press.
- ³ Fattah, Moataz, and Jim Butterfield. 2006. Muslim Cultural Entrepreneurs and the Democracy Debate. *Critique: Critical Middle Eastern Studies* 15 (1):49-78,
- Ibrahim, Saad Eddin. 2002. *Egypt, Islam, and Democracy: Critical Essays, with a New Postscript*. Cairo; New York: American University in Cairo Press,
- Kienle, Eberhard. 2001. *A Grand Delusion: Democracy and Economic Reform in Egypt*. London; New York: I.B. Tauris.
- ⁴ أنظر على سبيل المثال:
- Auda, Gehad. 1993. The Islamic Movement and Resource Mobilization in Egypt: A Political Culture Perspective. In *Political Culture and Democracy in Developing Countries*, edited by L. Diamond. Boulder & London: Lynne Rienner Publishers,
- Inglehart, Ronald. 2003. *Islam, gender, culture, and democracy: findings from the World Values Survey and the European Values Survey, International studies in social science, v. 4*. Willowdale, ON: De Sitter Publications,
- Zartman, I. William. 1982. *Political elites in Arab North Africa: Morocco, Algeria, Tunisia, Libya, and Egypt*. New York: Longman.
- ⁵ Kedourie, Elie. 1992. *Democracy and Arab Political Culture*. Arlington: Washington Institute for Near East Policy.
- Auda, Gehad. 1993. The Islamic Movement and Resource Mobilization in Egypt: A Political Culture Perspective. In *Political Culture and Democracy in Developing Countries*, edited by L. Diamond. Boulder & London: Lynne Rienner Publishers.
- El-Mikawy, Noha. 1999. *The Building of Consensus in Egypt's Transition Process*. Cairo: The American University in Cairo.
- ⁶ Inglehart, Ronald. 2003. *Islam, gender, culture, and democracy: findings from the World Values Survey and the European Values Survey, International studies in social science, v. 4*. Willowdale, ON: De Sitter Publications,
- Anderson, Lisa. 1995. Democracy in the Arab World: A Critique of the Political Culture Approach. In *Political Liberalization & Democratization in the Arab World*, edited by R. Brynen, B. Korany and P. Noble. Boulder: Lynne Rienner Publishers.
- Moataz Fattah, *Democratic Values in the Muslim World*, Colorado: Lynn Rienner Publishers, 2006.
- ⁷ تصريحات د. علي المصليحي وزير التضامن الاجتماعي، ود. علي الدين هلال، وزير الشباب الأسبق، روز اليوسف، ٢٢ فبراير ٢٠٠٦.
- ⁸ Sigelman, Lee. 1991. If You Prick Us, Do We Not Bleed? If You Tickle US, Do We Not Laugh? Jews and Pocketbook Voting. *The Journal of Politics* 53 (4):977-992,
- Zuckerman, Alan S., Nicholas A. Valentino, and Ezra W. Zuckerman. 1994. A Structural Theory of Vote Choice: Social and Political Networks and Electoral Flows in Britain and the United States. *The Journal of Politics* 56 (4):1008-1033.
- Markus, Gregory B. 1993. The Impact of Personal and National Economic Conditions on the Presidential Vote: A Pooled Cross-Sectional Analysis. In *Controversies in Voting Behavior*, edited by R. G. Niemi and H. F. Weisberg. Washington D.C.: CQ Press.
- ⁹ Diamond, Larry Jay, Marc F. Plattner, and Daniel Brumberg. 2003. *Islam and democracy in the Middle East, A journal of democracy book*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press,
- Hamid, Shadi. 2005. Democracy also Means that Islamists are Allowed to Vote. *The Daily Star*, March 12, 2005.
- ¹⁰ قام الباحثون برصد حوالي ٣٠١٢ مقالة رأي ورأي صحيفة خلال فترة الدراسة ولكنه تم تصفيتهما على نحو ما أشير إلى ٧٠٦ مقالة رأي متصلة بالموضوع مباشرة.
- ¹¹ البيانات المستخدمة في هذه الدراسة متاحة على موقع الباحث www.aladl.net/data. إتاحة هذه البيانات مهم للباحثين الآخرين حتى يستطيعوا إعادة اختبار استنتاجاته وللمراعاة عليها.
- ¹² المحافظات هي: القاهرة، الجيزة، القليوبية، الإسكندرية، بورسعيد، دمياط، كفر الشيخ، أسيوط، قنا، المنيا، المنوفية، البحيرة، بني سويف.
- ¹³ لمزيد من التفاصيل أنظر:
- Frankfort-Nachmias, Chava, and David Nachmias. 1997. *Research Methods in the Social Sciences*. New York: St. Martin's Press.
- ¹⁴ Ullah, Aman, and Robert V. Breunig. 1998. Introduction. In *Handbook of Applied Economic Statistics*, edited by A. Ullah and D. E. A. Giles. New York: Marcel Dekker.
- ¹⁵ من أبرع الباحثين الغربيين الذين طبقوا هذه الأساليب:

- Tessler et al. 1987. *The Evaluation and Application of Survey Research in the Arab World*. Boulder, Colo.: Westview Press. ،
- Tessler, Mark. 2002. Do Islamic Orientations Influence Attitudes Toward Democracy in the Arab World? Evidence from Egypt, Jordan, Morocco, and Algeria. *International Journal of Comparative Sociology* 43 (3-5):229-249.
- ¹⁶ Levitsky, Steven, and Lucan A. Way. 2002. The Rise of Competitive Authoritarianism. *Journal of Democracy* 13 (2):51-65.
- ¹⁷ Brynen, Rex. 1995. Introduction: Theoretical Perspectives on Arab Liberalization and Democratization. In *Political Liberalization & Democratization in the Arab World*, edited by R. Brynen, B. Korany and P. Noble. Boulder: Lynne Rienner Publishers.
- ¹⁸ Juan J. Linz, *Totalitarian and Authoritarian Regimes* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 2000).
- ¹⁹ Schedler, Andreas. 2002. Elections Without Democracy: The Menu of Manipulation. *Journal of Democracy* 13 (2):36-50.
- ²⁰ Ibid.
- ²¹ Lederman, Daniel, Norman Loayza, Rodrigo Reis Soares, and World Bank. Latin America and the Caribbean Regional Office. Office of the Chief Economist. 2001. *Accountability and corruption: political institutions matter*. Washington, D.C.: World Bank Latin America and the Caribbean Region Office of the Chief Economist.
- ²² Levitsky, Steven, and Lucan A. Way. 2002. The Rise of Competitive Authoritarianism. *Journal of Democracy* 13 (2):51-65.
- ²³ معتز بالله عبد الفتاح. ٢٠٠٦. الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج. المستقبل العربي ٢٨ (٣٢٦): ١٥-٢٩.
- ²⁴ أسامة سرايا، الحزب الوطني والجيبة الوطنية، الأهرام، ١٤ أكتوبر ٢٠٠٥، مكرم محمد أحمد، حصاد مرحلة الانتخابات الأولى، الأخبار، ١٩ نوفمبر ٢٠٠٥، فاروق جويده، المصريون ومقاعد الانتخابات، الأهرام، ١٤ أكتوبر ٢٠٠٥، عبد المنعم سعيد، الحفاظ على قوة الدفع الديمقراطي، الأهرام، ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٥.
- ²⁵ المحافظات هي: القاهرة، الجيزة، القليوبية، الإسكندرية، بورسعيد، دمياط، المنوفية، أسيوط، قنا، المنيا.
- ²⁶ أنظر أيضا على سبيل المثال: http://www.metransparent.com/texts/adel_guindy_brotherhood_election_surprise.htm
- وعمر وحمزاي، الإخوان المسلمون بين الديمقراطية ورمادية الشعار، الشرق الأوسط، ١٠ ديسمبر ٢٠٠٥. محمد صلاح، الحضور الجديد للإخوان المسلمين في البرلمان سيثقل المواجهات مع الحزب الحاكم، الحياة، ١١ ديسمبر ٢٠٠٥. صفوت الشريف، الشريف: تقييم شامل للنتائج وعلاج الثغرات وتعظيم الإيجابيات، أخبار اليوم، ١٠ ديسمبر ٢٠٠٥، علي الدين هلال، نقلا عن عاطف عبد الغني، دروس الوطني وجنة الإخوان وأسطورة لجنة السياسات، مجلة أكتوبر، عدد ١٥٣٦، ٢ إبريل ٢٠٠٦.
- ²⁷ مكرم محمد أحمد، أخبار اليوم، انتخابات ٢٠٠٥ مراجعة صريحة، أخبار اليوم، ١٧ ديسمبر ٢٠٠٥.
- ²⁸ المصري اليوم، ٢٩ مارس ٢٠٠٦.
- ²⁹ Markus, Gregory B. 1993. The Impact of Personal and National Economic Conditions on the Presidential Vote: A Pooled Cross-Sectional Analysis. In *Controversies in Voting Behavior*, edited by R. G. Niemi and H. F. Weisberg. Washington D.C.: CQ Press.
- ³⁰ أنظر بعض التعليقات الرافضة لاستخدام هذا الشعار في: كمال الشاذلي نقلا عن محمد صلاح، كمال الشاذلي: نتائج الانتخابات تحددها إرادة الناخبين... الوطني يطلب وقف "الإسلام هو الحل"، الحياة، ١ نوفمبر ٢٠٠٥، وكذلك جمال نصار، "الإسلام هو الحل": الشعار والمضمون، جمال نصار، الحياة، ١٠ نوفمبر ٢٠٠٥. عبد العال الحمامصي، إلى المتقنين وأحزاب القنوات الفضائية، مجلة أكتوبر، عدد ١٥٣٦، ٢ إبريل ٢٠٠٦، وعلي الدين هلال، مرجع سابق، وعمر وحمزاي، مرجع سابق. وأعداد متلاحقة من مجلة روز اليوسف خلال فترة الانتخابات وجريدة الأهلبي.
- ³¹ عمرو الشوبكي، المعركة الانتخابية: ظواهر جديدة، في هالة مصطفى، الانتخابات البرلمانية في مصر ١٩٩٥، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٥، ص ٥٧.
- ³² هالة مصطفى، الانتخابات البرلمانية في مصر ١٩٩٥، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٥، ص ٥٧.
- ³³ المتغير الصوري هو متغير يأخذ قيمتين ١ عند وجود صفة ما (مثل أنثى) أو صفرا عند غيابها.
- ³⁴ بلغ عدد المسيحيين المنتخبين في برلمان ١٩٩٠ هو ٢، ثم لا أحد في عام ١٩٩٥، و٣ في عام ٢٠٠٠، ووزير مسيحي واحد في عام ٢٠٠٥، أنظر: سمير مرقس، الصحوة الدينية، ورقة نقاشية مقدمة إلى مؤتمر: *The Egyptian German Dialogue: The Impact of Religious Revival on Democracy and Plurality*, 1-6 May 2006, Berlin & Locoum, Germany, p. 18.
- ³⁵ للإطلاع على أسئلة المقابلات، يرجع للملحق (١).
- ³⁶ Johnson, Janet, Richard A. Joslyn, and H.T. Reynolds. 2001. *Political Science Research Methods*. 4th ed. New York: CQ Press.
- ³⁷ Greene, William H. 2000. *Econometric analysis*. 4th ed. Upper Saddle River, N.J.: Prentice Hall.
- Lehtonen, Risto, and Erkki Pahkinen. 2004. *Practical Methods for Design and Analysis of Complex Surveys*. 2nd ed. Chichester, West Sussex, England; Hoboken, NJ: J. Wiley.
- ³⁸ أنظر مثلا: إبراهيم عيسى، انتهى الدرس يا وطني، الدستور، ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٥، محمد أبو الغار، حزب وطني هلامي يقودنا لكارثة، العربي، ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٥، كرم الدكتور، هو الشعب المصري مش بتاع سياسة، الغد، ٧ ديسمبر ٢٠٠٥، عباس الطرابيلي، هذا أو الطوفان، الوفد، ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٥.
- ³⁹ ثناء فؤاد عبد الله، مستقبل الديمقراطية في مصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، عبد الغفار رشاد، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥: تحليل للإطار العام، في مصطفى علوي، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٥.

⁴⁰ معنى "عزل تأثير" (control for the impact) متغير الديانة هو تثبيت قيم هذا المتغير أي عمل التحليل الإحصائي مرة على المسلمين وحدهم لمعرفة أثر تدينهم على موقفهم من الحزب الوطني ثم عمل التحليل الإحصائي مرة أخرى على المسيحيين لمعرفة نفس الأثر.
⁴¹ للباحث الميداني الحق في تبني التعريف الإجرائي وبالتالي انتقاء المؤشرات السليمة valid والمعتمدة reliable طالما أن لهذا الاختيار ما يبرره من النظرية السياسية وطالما أنه يلتزم بنفس المؤشرات طوال الدراسة. وكما قال أحد المتخصصين في المنهجية:

"In this respect, scientists are very much like Humpty Dumpty in Lewis Carroll's *Through the Looking Glass*.
'When I use a word,' Humpty Dumpty tells Alice, 'it means just what I choose it to meant – neither more nor less.'
... Scientist have to be 'masters' of their operational definitions for the sake of precisions in observation, measurement and communication."

Babbie, Earl R. 2004. *The Practice of Social Research*. 10th ed. Belmont, CA: Thomson/Wadsworth.

⁴² Zuckerman, Alan S., Nicholas A. Valentino, and Ezra W. Zuckerman. 1994. A Structural Theory of Vote Choice: Social and Political Networks and Electoral Flows in Britain and the United States. *The Journal of Politics* 56 (4):1008-1033.

⁴³ أنظر التصريحات في: الوعد، ١٧ يوليو ٢٠٠٥.

⁴⁴ فهمي هويدي، إحقاق الحق، القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩، ص ٥٩.

⁴⁵ الشيخ يوسف القرضاوي، الشريعة والحياة، قناة الجزيرة، برنامج الشريعة والحياة، ١٢ فبراير ٢٠٠٦.

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A061F5F6-EDB6-47CA-B5A3-5F0ADF030FB8>

⁴⁶ إسماعيل صبري عبد الله، ولیم سلیمان قلادة، محمد سليم العوا، المواطنة: تاريخياً، دستورياً، فقهيًا، القاهرة: المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، ١٩٩٨، ولیم سلیمان قلادة، مبدأ المواطنة: دراسات ومقالات، المستقبل العربي، السنة ٢٣، العدد ٢٥٥، مايو ٢٠٠٠، طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢، سمير مرقس، الآخر... الحوار... المواطنة، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥.
⁴⁷ ملاحظة أباها منير فخري عبد النور و مصطفى الفقي، مقابلة في برنامج وجهة نظر، ١٦ إبريل ٢٠٠٦، وأشار إليها: جلال أحمد أمين، وصف مصر في نهاية القرن العشرين، القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠.

⁴⁸ برهان غليون، اغتيال العقل: محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، بيروت: دار التنوير، ١٩٨٥، نصر حامد أبو زيد، نقد الخطاب الديني، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥. خليل عبد الكريم، الإسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية، القاهرة: سنيا للنشر، ١٩٩٥، و محمد سعيد العشماوي، الإسلام السياسي، القاهرة: سنيا للنشر، ١٩٨٧، وكذلك، هالة مصطفى، الإسلام السياسي في مصر: من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢، عبد السلام نوير، التعليم والحراك الاجتماعي في مصر، أحوال مصرية، السنة ٣، العدد ٩، صيف ٢٠٠٠. منال لطفي، أنا الطفل لماذا تركت المدرسة، أحوال مصرية، السنة ٣، العدد ٩، صيف ٢٠٠٠.
⁴⁹ صلاح الدين حافظ، الردع بالتخويف بين فزاعة الإخوان وفزاعة الأقباط، الأهرام، ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٥، ميلاد حنا، انتخابات ٢٠٠٥ هل هي نقطة تحول ديمقراطي، الأهرام، ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٥.

⁵⁰ معن زيادة، معالم على طريق تحديث الفكر العربي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧، محمد صفي الدين خربوش، "الثقافة السياسية والتطور الديمقراطي في مصر" في محمد صفي الدين خربوش (محرر)، التطور السياسي في مصر ١٩٨٢-١٩٩٢، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤، عبد السلام نوير، التعليم والحراك الاجتماعي في مصر، أحوال مصرية، السنة ٣، العدد ٩، صيف ٢٠٠٠. منال لطفي، أنا الطفل لماذا تركت المدرسة، أحوال مصرية، السنة ٣، العدد ٩، صيف ٢٠٠٠.

⁵¹ معادلة الانحدار البسيط هي المعادلة التي يكون فيها متغير مستقل واحد فقط (في هذه الحالة متغير التعليم) لتفسير المتغير التابع (في هذه الحالة الاستعداد للتصويت بغض النظر عن الديانة).

⁵² Gellner, Ernest. 1992. *Postmodernism, Reason and Religion*. London; New York: Routledge.,

Inglehart, Ronald. 1997. *Modernization and Postmodernization. Cultural, Economic, and Political Change in 43 Societies*. Princeton: Princeton University Press..

⁵³ استمع على سبيل المثال إلى:

al-Oda, Salman Bin Fahd. 1994. *Snapshots on Women's Contemporary Lives (Arabic Audio: Sowar men Hayat al-Mara'a al-Mo'assera)*: Islamway.com,

http://www.islamway.com/bindex.php?section=lessons&lesson_id=5&scholar_id=1